



ORGANIZATION OF
AFRICAN UNITY
Secretariat
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الافريقية
السكرتارية
ب. ب. ٣٢٤٣

ORGANIZATION DE L'UNITE
AFRICAINNE
Secretariat
B. P. 3243

• Addis Ababa •

مجلس الوزراء

الدورة العادية الثالثة والثلاثون

مونروفيا - ليبيريا - يوليو ١٩٧٤

OM/967 (XXXIII)

Part II

تقرير الأمين العام الإداري

عن الفترة من فبراير ١٩٧٤

الى يوليو ١٩٧٤



فهرس

مقدمة

الجزء الاول

— الأنشطة في مجال الإدارة

والمؤتمرات

الجزء الثاني

— الأنشطة في مجال الشؤون المالية

الجزء الثالث

— الأنشطة في مجال الشؤون الاقتصادية

والاجتماعية والنقل والمواصلات

الجزء الرابع

— الأنشطة في مجال التعليم والعلوم

والثقافة والشؤون الاجتماعية

الجزء الخامس

الأنشطة في المجال السياسي

وتصفية الأستعمار

مقدمة

بموجب المادة ١٥ من اللائحة الداخلية لمجلس الوزراء والبنسيود ذات الصلة من لائحة الامانة العامة يتشرف الأمين العام بالتقديم للانشطة الرئيسية لمنظمة الوحدة الافريقية منذ الدورة العادية الثانية والثلاثين لمجلس الوزراء المنعقدة في فبراير ١٩٦٤ في نيروبي (كينيا) وحتى الدورة العادية الحالية لمجلس الوزراء في يوليو ١٩٦٤ . يتضمن تقرير الانشطة للامين العام المقدم الى الدورة العادية الثالثة والثلاثين للمجلس أربعة اجزاء ثم توزيعها على الوجه التالي /- تم

الجزء الاول /- مقدمة لتقرير الأمين العام عن الانشطة

الجزء الثاني /- تقرير الأمين العام عن أنشطة المقر

الجزء الثالث /- تقرير الأمين العام عن أنشطة الاطارات التنفيذية

والمكاتب الإقليمية .

الجزء الرابع /- تقرير الهيئات المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

تعرض هذه التقارير على المجلس للإطلاع عليها حيث أنه قد سنحت الفرصة للسلطات المختصة بهذه الهيئات لدراستها بالتفصيل . وبما هو المعتاد فان التقرير المقدم في الجزء الثاني يغطي أنشطة الامانة فسي المجالات التالية /-

الشئون الادارية والتأسيسية والمالية ، الشئون الاقتصادية والتعاون ،
الشئون العلمية والاجتماعية والتعليم والثقافة ، الشئون السياسية
وتصفية الاستثمار ولقد عرضت المسائل الادارية والمالية بأيجاز
حيث أنها كانت موضع بحث جاد حذر دورة فبراير .

ونظرا لان التقرير ليس سوى عرضا لمختلف الأنشطة التي قامت بها
منظمة الوحدة الافريقية في مختلف مجالات اختصاصاتها خلال الفترة فيند
البحث فان الأمين العام الاداري يدعو الاعضاء الموهرين الى الرجوع
لمزيد من المعلومات الى التقارير المحددة الخاصة بكل من الموضوعات
المدرجة في جدول أعمال مجلس الوزراء .

في هذا المجال، فإننا نشهد في الجزء الأول من هذا التقرير
 أن هناك اهتماماً كبيراً من قبل الحكومة في مجال
الانشطة في مجال الإدارة والمؤتمرات
 مقبلة ومهمة في هذا المجال.

نظراً لأن الدورة الحادية الثالثة والثلاثين لمجلس الوزراء ستعقد
 مناقشتها أساساً لمشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون في
 هذا المجال عدوة على مجالات التعليم والعلوم والشؤون الاجتماعية
 وكذلك المسائل الإدارية التي يتم لها هو متبني في منظمة الوحدة الافريقية
 بحثها خلال دورات الميزانية والشؤون الإدارية للمجلس في فبراير فأن
 التقرير الخاص بالإدارة والمؤتمرات سيتمن فحسب ملخصاً لاهم انشطة
 المنظمة في هذين المجالين وسيغطي الفترة قيد البحث .

تعيين الحاملين والمناصب الشاغرة

بذلت الإدارة جهوداً كبيرة لشغل المناصب التي ظلت شاغرة
 لفترة طويلة . وقد تم حل مشكلات التعيين المطروحة أمام لجنة التعيينات
 الإدارية. بتأياع نظام الإدارات لتبسيط اجراءات شغل المناصب الشاغرة
 خلال اجتماع واحد ولتحققين متابعة تفصيلية (في مجال الإدارة والتعيين)
 من شأنها اتاحة اختيار افضل المرشحين مع مراعاة المعايير الاساسية
 الأخرى .

ويتمتع هذا النظام بتحديد الأولويات وسد احتياجات الإدارات،

وتتمثل مزايا هذا النظام فيما يلي: - توافق اجتماعات لجنة التقييمات

الإدارية والفترة التي يتواجد فيها الأمين العام المساعد المسئول عن

الإدارة حتى يتسنى له حضور اجتماعات اللجنة ولذلك يتبع النظام

الجديد للجنة التقييمات الاجتماع بانتظام لضمان ألا تلبس هذه المناصب

شاغرة لفترة طويلة للخاتمة.

تهيب الأمانة العامة بالدول الأعضاء التي تهدد مزيد من الانسحاب

بالإعلانات عن الفناصب الشاغرة وإرسال ردودم ليتوفر بلجنة مجموعة

كبيرة من المرشحين كي تختار أفضلهم وتقوم بمهمتها بدقة.

وترى الأمانة العامة أن أحد المعايير التي يهتم مراعاتها عند تعيين

العاملين هو التوزيع الاقليمي والقومي. وان كان ينبغي الا يدور هذا

المعيار هو الوحيد المعمول به. والثاني لتعيين اشخاص قد لا يتمتعون

بالنقاء المطلوبة الا أنه يجب ان يراعى قدر الامكان لتحقيق تمثيل

كافة الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية داخل الأمانة العامة

وخطى القرار الذي اتخذته الدورة العادية الثانية والثلاثين لمجلس

الوزراء في نيروبي بعدم تعيين قواعد الانصبة على العاملين الفنيين

أو العاملين في الخدمات العامة بارتياح الدول الاعضاء التي كانت

قد أبدت استيها من هذا الوضع.

1161
 في الوطن المرجو من بعض الدول الأعضاء التي اغتادت استنفاها مواطنيها
 العاملين واستبد بهم بآخرين دون اتاحة الفرصة لسير الاجراءات الادارية
 بطريقة طبيعية وفقا للاحة العاملين أن تحتجب اللجوء الى هذه الاساليب
 استنادا للاعلان ثم وضع حد لها في الوقت المناسب. وبموجب ذلك ينبغي
 الاعلان عن المنصب الشافر بمجرد استدعاء العضو العامل وأتاحة الفرصة
 للدول الاعضاء الآخرين وكذلك الاعضاء العاملين الآخرين في الامانة العامة
 لترشيح انفسهم. وان تجذب الأمانة العامة انتباه المجلس لهذه
 المشكلة. فمن نصرت عن أمنها في الالتزام في المستقبل بلائحة العاملين
 لتسوية مثل هذه الأوضاع.

تنفيذ الهيكل المنقح للامانة العامة

حقى الهيكل المنقح الذي دأبت الأمانة العامة في حاجة ملححة
 اليه. و قد اعتمدت الدورة العادية الثانية والتلاثون لمجلس الوزراء
 في نيروبي بعد سنوات من الدراسة والمراجعة دفعة جديدة أتاحت
 لها الاستجابة لاحتياجات القارة الافريقية. وان المقرر تطبيق هذا
 الهيكل الذي يتطلب نفقات كبيرة على مراد مع مراعاة الاولويات
 المحددة بالنسبة لمقر الأمانة العامة والمئات الإقليمية.
 ويسعدنا ان نعلن أنه سيبدأ اعتبارا من أو يوليو ١٩٧٠ تطبيق
 الهيكل المنقح الذي اعتمده الدورة العادية الثانية والتلاثون لمجلس الوزراء في نيروبي.

والذى يتضمنه المرفق (١) لوثيقة مجلس الوزراء رقم ٩٣٣ (د ٣٢) مراجعة ١
 بالاضافة الى اعتمادات الميزانية التى تمت الموافقة عليها فى ميزانية المنظمة
 لعام ١٩٨٠/٧٩ . وكذلك سيتم تدريجيا تنفيذ عناصر الهيكل الاخرى اثر
 التصويت على اعتمادات الميزانية المناسبة .

وسيتبع نفس الاجراء بالنسبة للائحة العاطلين والتنظيمات المالية ويتضمنها
 المرفق (٢) لوثيقة مجلس الوزراء رقم ٨٩٦ (د ٣١) مراجعة ١ المعتمدة
 خلال الدورة العادية الثانية والثلاثين وسيتم تطبيقها فى اول يونيو ١٩٧٩ .

ولقد ادخلت هذه التنظيمات تعديلات على عدد من البنود الواردة فى النصوص
 السابقة والتي لم تصد تتماشى مع الظروف الراهنة وقد عدلت لتتفق مع ذلك
 ولتحديد وضع بعض الاميازات الى جانب انشاء عيادة طبية يحتاج اليها العاطلون
 فى منظمة الوحدة الافريقية . وان تشكر الامانة العامة المجلس على اصدار هذه
 التنظيمات الجديدة وان تؤكد انها ستطبق بدقة تشير الى انه يتعين القيام
 بمراجعة جديدة لبعض النصوص نظرا للمشكلات السياسية التى ستشأ يوميا عند
 وضع هذه التنظيمات حيز التنفيذ . وتضرب الامانة العامة عن سرورها للقرار
 الذى اتخذته اللجنة الاستشارية للميزانية والشؤون الادارية والمالية خلال دورتها
 الثلاثين بتشكيل لجنة فرعية من ٦ اعضاء تضم الكاميرون والمغرب ونيجيريا والسنغال
 وتنزانيا وزامبيا لبحث انشاء مجمع وقاعة مؤتمرات للمنظمة الوحدة الافريقية وذلك
 مع احد المهندسين الاكفاء المصرفيين وترى الامانة العامة انه يتعين اقامة
 المكاتب الاضافية داخل هذا المجمع . وسوف تتخذ الامانة كافة الترتيبات اللازمة
 لضمان حسن سير اعمال اللجنة الفرعية .

المؤتمرات

وفيما يتعلق بالمؤتمرات فإن الإجراءات التي اتخذت والتي تتمثل في إنشاء شعبة للوثائق والأرشيف لقسم المؤتمرات من ناحية وزيادة عدد الحامطين الفنيين في شعبة الترجمة الفورية والتحريرية عن طريق تعيينهم في الأماكن الشاغرة من ناحية أخرى وكذلك استخدام نظام التعيين المؤقت للحامطين الفنيين لضمان تحضير الوثائق بلغات عمل منظمة الوحدة الأفريقية قبل عقد المؤتمرات قد ساهمت إلى حد كبير في القضاء على مشكلات الاختناق والتأخير. وفي إطار الإجراءات التي يتعين اتخاذها لكي يتم تنظيم خدمات قسم المؤتمرات لتحمل بصورة أفضل وأكثر فاعلية رأت الأمانة العامة أنه من الضروري عدم تشجيع انعقاد أكثر من مؤتمر هام لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال الفترة من مارس إلى يونيو بعدد دورة فيرايبر وقيل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات حتى يتسنى للأمانة الوقت الكافي لوضع البرامج وتنظيم إعداد الوثائق اللازمة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذي يعقد خلال شهري يونيو ويوليو.

وقد أصبح من الصعب حل مشكلات الاستعانة المؤقتة بالحامطين الفنيين نظرا لزيادة الحاجة إليهم لتعدد المؤتمرات الدولية. ولحل هذه المشكلات قد يكون من المجدي وضع برنامج سنوي وجدول زمني للمؤتمرات واجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية مع مراعاة المؤتمرات الدولية الأخرى وعرضهما على مجلس الوزراء للموافقة عليهما. وسيستند في ذلك على برنامج المؤتمرات المعتمد والذي يغطي السنة المالية على أن تعقد هذه الاجتماعات بمقر منظمة الوحدة الأفريقية بالنسبة

تعرض احدى الدول استضافة اي منها .

وينبغي التمسك بالخواص التي تمت الموافقة عليها قدر الامكان اذا ما اردنا ضمان خدمات العاملين اللذين اللذين لهم هذه التمتع .

وتأمل الامانة العامة في ان تقدم الدول الاعضاء مساهمتها في برنامج وجدول الاجتماعات عند وضعها حيز التنفيذ اعتبارا من يونيو ١٩٧٩ .

وبالنسبة للفترة من مارس الي يونيو ١٩٧٩ عقدت الامانة الخاصة المؤتمرات الهامة التالية :

(على المستوى الوزاري)

أ - مؤتمر وزراء الاعلام الافارقة - اديس ابابا ٤-٩ ابريل ١٩٧٩ .

ب - الدورة الرابعة للجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية - مقديشيو الصومال ٢٣-٢٩ ابريل ١٩٧٩ .

ج - لجنة الدفاع - اديس ابابا ٢١-٢٦ ابريل ١٩٧٩ .

د - المؤتمر الوزاري للتنمية الريفية والاصلاح الزراعي - تونس ٢١-٢٦ مايو ١٩٧٩ .

وحيث ان كل هذه المؤتمرات الهامة قد وافقت اعداد الامانة العامة للدورة

العادية الثالثة والثلاثين لمجلس الوزراء والدورة السادسة عشرة لروساء الدول

والحكومات فقد تم استخدام اقصى قدر ممكن من الطاقات البشرية وفيها يقسم

المؤتمرات ولذلك فان الامانة العامة تدعو الى عدم تشجيع عقد المؤتمرات الهامة

عقب دورات فبراير .

انشاء مكاتب اقلية لمنظمة الوحدة الافريقية :

اجرت الامانة التظاهرة خلال هذه الفترة اتصالات مع حكومة جمهورية مصر العربية لكي تقدم مساعدتها التي تشمل على سبيل المثال في توفير المكاتب المناسبة لتسيير فتح مكتب الامانة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية لدى جامعة الدول العربية الذي خصصت له اعتمادات في الميزانية . ونظرا للتطورات الاخيرة في الموقف لم يتسن مواصلة هذه الاتصالات .

وتجدر الاشارة الى انه بمجرد ان يتضح الموقف استواصل الامانة بخليفت

مشكلة فتح مكتب الامانة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية .

وفيما يتعلق باقامة مكتب للامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية لدى مجموعة

دول الكاريبي والمحيط الهادي / السوق الأوروبية المشتركة في بروكسل بلجيكا

الذي وافقت الدورة السادسة والثلاثون لمجلس الوزراء على تخصيص اعتمادات

له في الميزانية خلال السنة المالية ١٩٦٩ / ١٩٦٨ . اجرت اتصالات في العاصمة البلجيكية

خلال زيارتي لهذا البلد . ويشهدني ان اعلن لكم ان الحكومة البلجيكية

قد رحبت باقامة مكتب لمنظمة الوحدة الافريقية في عاصمتها . واعربت عن رغبتها في ان

تضع تحت تصرف منظمة الوحدة الافريقية المباني اللازمة لتسيير فتح مكتب امانة

المنظمة في بروكسل .

CM/967 (XXXIII)

Part II

Page 11

الجزء الثاني

تقرير عن أنشطة الإدارة المالية

فبراير ١٩٧٩ - يونيو ١٩٧٩

الجزء الثاني
تقرير عن أنشطة الإدارة المالية
أبريل ١٩٧٩ - يونيو ١٩٧٩

مقدمة :

كانت الإدارة المشتركة للشؤون الإدارية والمالية تتولى حتى الآن الأنشطة المالية للامانة العامة بيد أنه بانتهاء ادارته منفصلة للماليه برئاسة مدير لاداره تولسى بالفحص منسبه فقد شهدت ادارة الشؤون المالية دفعه جديده . ولم يـؤد اعتماد الهيكل الجديد الى دعم الاداره فحسب بل اضفى عليها حجما سيتيح لهذا القيام بدور المراقب والاشراف على العمليات المالية لضمانه العامه والمكاتب الاقليميه .

الانعزبه في الميزانيه الجديده :

يتمثل المصدر الرئيسى ليرادات منظمة الوحدة الافريقيه في أن بسببه
الدون الاعضاء . لا تزال مشكله المتأخرات والانعزبه المبتحقه التي تطرح ككل
عام منذ فترة طويله والتي تعوق تنفيذ برامج العمل السنويه المنظمه التي توافق عليها
أعلى السلطات السياسيه في منظمة الوحدة الافريقيه قائمه بل ازدادت حدتها خلال

الفترة قيد البحث • وأمضت الاتصالات التي اجراها الرئيس الحالي مع حكومات الدول الاعضاء الى جهود جوهريه من جانب بعض الدول الاعضاء التي قدمت أو سددت جزءا كبيرا من متأخراتها. بيد ان حالة المتأخرات تشير الى ان الوضع العام لا يزال غير مرضي • مرثى بهذا التقرير كشف المتأخرات الذي تلقته الامانة العامة في ٣١ مايو ١٩٧٩ للندار •

المشاركة الماليه في تنظيم مؤتمر النجثيين الاريقيين المنعقد في أروشا

بتنزانيا من ٦ الى ١٧ مايو ١٩٧٩ :

نظمت الامانة العامة ادراكا منها لأهمية مشكلة اللاجئين الاريقيين

قرار مجلس الوزراء رقم ٦٩٤ (د ٣٢) الذي اعتمدت الدورة السادية الثانيه والثلاثين لمجلس الوزراء • وتشير النقره الرابعه من أحكام القرار الى ان تقوم الاجانه العاميه بالتشاور مع اللجنة الاستشاريه للميزانيه والمثمنون الاداريه والماليه الى تولي مبلغ المائتي ألف دولار امريكي اللازم لتنظيم المؤتمر الاريقي للنجثيين الاريقيين •

وقد سلمت الامانه العامة مبلغ مائه ألف دولار امريكي الى الامانه المتولييه

تنظيم المؤتمر والتي أبدت رغبتها في الاشتراك في تنظيم المؤتمر • ولقد وفرت

الامانه العامة ايضا للماملين الفنيين في اطار مشاركتها في تنظيم المؤتمر • وسيسلم مبلغ المائه ألف دولار امريكي الآخر الى المنظمين بمجرد ما يتسنى ذلك لخزانه الامانه العامة •

الجزء الثالث

الأنشطة في مجال الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

والثقف والفنون

الجزء الثالث

اللائحة في مجال الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والنقابات والمؤسسات

عقب الدورة العادية الثانية والثلاثين لمجلس الوزراء التي اعتمدت الهيكل

الجديد للهيئة العامة واعيدت ادارة الايكوسوك انشطتها العادية حتى يحين

(1) شؤون الاقتصاد العام

شاركت الادارة النفاطى اجتمع مجموعة الاختيار للمركز الاقليمي

الافيس للتكنولوجيا ويتولى هذا الاجتماع اختيار افضل المرشحين لمختلف المناصب المركز وهي :

- أ - المدير التنفيذي
- ب - مدير خدمات المستشارين الفنيين
- ج - مدير قسم الادارة
- د - مدير قسم التدريب
- هـ - مدير قسم الاعانة والتوثيق

اعتمد مجلس المركز المنفرد في جمهورية بنين الشميبي
في ابريل 1979 كاتبة التوجيهات التي ادرتها المجموعه . وهكذا
حصل مرشحو السودان وسيراليون وسوروند وكينيا ونيجيريا على مختلف

المناصب

قررا المجلس التنفيذي في المركز عند عرض هذه الوظائف النظر
شي أداء المرشحين بعد ثلاثة اعوام او انتهاء اسيان المنفذ وهي خالصة
الرضاء سيتم تجديد العقد والم يكن مرشحا سيقوم المجلس التنفيذي
بتعيين شخص آخر .

ونظرا للمؤهلات وخبرة المرشحين المختارين اقترح اعادة النظر في
مرتبات عاملى المركز . وعتموه على هذا النشاط الخاص بإنشاء مركز اقليمي
ازيقى التكنولوجيا . قررت الاداره اجراء مشاورات مع جمهورية السودان
الديموقراطية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) للاعداد
للسوق الاثريقية الثالثة المقرر اقامتها في الخرطوم في عام 1980 بموجب
قرار مجلس الوزراء رقم 664 (د 6 32) . وبحثت الاداره مع الحكومه
المضيفه كاتبة التفصيلات الخاصة بموعد اقامة السوق وموعد انعقاد الاجتماع
الاول للجنة التحضيرية والنقل والاقامه والنشر . . . الخ . . .

وأشارت هذه المشاورات عن القرارات التالية:

ينصقدا الاجتماع الاوول للجنة التحضيرية في الخرطوم

من ٣ الى ٥ سبتمبر ١٩٧٩

تقام السوق الازريقية الثالثة في الخرطوم خلال الفترة

من ٣ الى ١٧ نوفمبر ١٩٨٠

وعلى الرغم من ان المشاورات مع اليونيد و قد تناولت بعض

الموضوعات الا انها امتدت لتشمل التنظيم المادي والفني لاجتماع بشأن

النهوض بالاستثمارات الصناعية في افريقيا وندوة بشأن نقل التقنيات

الصناعية وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٤ (د ٣٢٦) وتناولت

المشاورات مع اليونيد و ايضا مختلف طرفو اساليب دعم التعاون القائم بين

المنظمات وبحثت وبنو اليونيد و منظمة الوحدة الافريقية كافة المجالات

وجوانب التعاون المحتمل بين اليونيد و منظمة الوحدة الافريقية

وان هذا الصدد درست المنظمات برامج التعاون

المشارية بين منظمة الوحدة الإفريقية واليونيدو التي تشمل الأشهرات
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على المؤتمرات التي تعقد كل عامين لوزراء
الصناعة الأفريقية وعلى اللجنة المكلفة بمتابعته التصنيع
في أفريقيا والندوة الخاصة بالسياسة والاستراتيجيات
الصناعية وأعداد الاجتماعات الخاصة بالمشاورات الصناعية
التي تنظمها اليونيدو ومساعدتها التي منظمة الوحدة الإفريقية
ولجنة البحوث العلمية والتطبيقية

وناقشت المنظمات وشي إطار من تحديد الأساليب
والإجراءات العملية التي يتعين أن تتخذها المنظمات
البيئية في تيسير التنفيذ المناسب للقرارات ذات الصلة
التي أصدرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنظمة الوحدة
الإفريقية في دورته الخامسة عشرة وقرار الجمعية العامة للأمم

المتحدة الوارد في الوثيقة رقم 2/ Rev 9/ 33A بشأن

التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقيه والذي اعتمده دوره الثالثه والثلاثون ويدعو الامم المتحدة الى مساعدته منظمة الوحدة الافريقيه . وعند مناقشته استراتيجيات وبرامج انشطته المنظمين اتفق على الاقتراح على مدير عام وامين عام المنظمين بحث وتوفير تمويل ما يلي :

يتعين على اليونيدو قدر امكانياتها توفير المقنونه اللزمه لمختلف شعب ادارته الايكوسوك التابعه لمنظمة الوحدة الافريقيه لاسيما شعبه الصناعه لدعم موقف منظمة الوحدة الافريقيه لاثابه الفرصه لها للقيام بدورها السياسى والاقتصادى مزيد من الفاعليه انطلاقا من الانشطه الرسميه فى مجال التنميه الصناعيه فى اطار مهامها والقرارات ذات الصله الصادرة عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقيه خلال اجتماعاته المختلفه عن طريق تحديد السياسه الصناعيه لمنظمة الوحدة الافريقيه وتقديم التوجيهات بصوره مستمره مع تدعيم الموقف الافريقى وتنسيق مختلف الجهود ومتابعته ومراقبه تنفيذ هذه القرارات لدفع عجلته التصنيع فى افريقيا .

وللمساهمه فى زياده قدرات شعب الايكوسوك اقترح ان تعمل اليونيدو قدر امكانياتها على :

أ - تنظيم رحله دراسيه للكوادر العليا فى اداره الايكوسوك مثل مدير الاداره ورئيس قسم الشؤون الاقتصاديه ورئيس الشعبه الصناعيه . . . الخ فى مقر اليونيدو وسائر المنظمات الاقليميه مثل امانه منظمه الولايات الامريكيه

وذلك لتبادل وجهات النظر
ب- ايفاد عدد من العاملين الفنيين في اليونيدو أو من المستشارين لدى
اليونيدو وإلى إدارة الايكوسوك في مرحلته المقبلة من أجل المساهمة
في إعداد البرامج المطلوبة ودعم شعب الإدارة وإنشاء شعبة الصناعة .
ج - منح بعثات تدريسية للتدريب للأعضاء العاملين في منظمة الوحدة
الافريقية الذين يتولون أنشطة التنمية الصناعية ؛
د - استحصال منظمة الوحدة الافريقية بالتشاور مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا
على معاونة المستشارين الاقليميين الرئيسيين في اليونيدو وفي المجال
الصناعي للعاملين في قسم الصناعة المشتركة لليونيدو واللجنة الاقتصادية
لافريقيا في اديس ابابا وذلك في المجالات المعنية التي ستتألب
بعضهم بحيث المنظمات الاجراءات التي يتعين اتخاذها لتيسير
استمرار التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية واليونيدو من اجل
ضمان تطبيق اعلان وبرنامج عمل ليما ومختلف قرارات الخرطوم التي
تدعو منظمة الوحدة الافريقية واليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا
وكذلك سائر المنظمات المعنية الى تقديم تعاونها . وفي هذا الصدد
اجرى تبادل لوجهات النظر بشأن اعداد برامج تعاون مشتركه وتتضمن
البرامج المقترحه ما يلي :

أ - تنسيق الاستراتيجيات والسياسات والخطط في المجال الصناعي والتكنولوجي في افريقيا .

ب - تطوير ونقل التكنولوجيا .

ج - التعاون الاقتصادي والفني بين البلدان النامية (التعاون فيما بين البلدان الافريقيه والاغليم) .

وأجرى تبادل لوجهات النظر بشأن الاجراءات التي يتعين اتخاذها لضمان استمرار تعاون اكثر فعاليه بين منظمة الوحدة الافريقيه واليونيدو وفي هذا الصدد اقترح من بين امور اخرى :

أ - ان تحمل منظمة الوحدة الافريقيه على ان تشارك الا مائة والدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقيه بنشاط اكبر في اعداد سياسات وبرامج اليونيدو وكذلك في مختلف انشطتها من طريق دعم الموقف الافريقي في الجمعيه العامه للأمم المتحده والهيئات التابعة لها والمؤتمرات العامه لليونيدو ومؤتمرات مجلس الامم المتحده للتنميه الصناعيه ولجنته الدائمه والاجتماعات الخاصه بالمشاوورات الصناعيه وسائر البرامج والاجتماعات مثل اجتماعات تضامن وزراء الصناعه الخاصه بالتعاون في مجال التنميه الصناعيه والتي تماثل تلك التي ستنظمها اليونيدو بالتعاون مع الحكومه التنزانيه .

ب - سيواصل اليونيدو تعاونه في اطار مشاركته لمنظمة الوحدة الافريقيه واللجنه الاقتصاديه لافريقيا في تنظيم مؤتمرات وزراء الصناعه الافريقيه

ولجنته المؤلفه بمتابعة عمليه التصنيع في افريقيا . وسيشارك اليونيدو

في مؤتمره رؤساء الدول والحكومات وكذلك مجلس وزراء منظمه

الوحده الافريقيه وسائر الاجتماعات التي ستعقد ها منظمه الوحده

الافريقيه .

ج - تدعيم العلاقات بين منظمه الامم المتحده للتنميه الصناعيه (اليونيدو)

ومنظمه الوحده الافريقيه والدول الافريقيه الاعضاء . وعلى منظمته

الوحده الافريقيه ان تشجع اعتماد سفراء للدول الافريقيه لدى

اليونيدو (وحتى الان فان ٢٣ دوله افريقيه فقط هي التي لديها

سفارات مجتمده لدى اليونيدو من بينها ٦ في فيينا) وتشجيع تشكيل

ودعم لجان وطنيه لليونيدو (وحتى الان فان ١٦ دوله افريقيه هي التي

شكلت هذه اللجان) وزياده عدد الممثلين المحليين لليونيدو في افريقيا

وعلى سبيل المثال عن طريق برنامج المستشارين المحليين في مجال

التنميه الصناعيه على التاييحه .

د - زياده المساعده الفنيه لليونيدو في افريقيا وبخاصه في المناطق التي

يكون مستوى التصنيع فيها ادنى ما يمكن في البلدان الناميه والتي نفذ

اليونيدو لمعالجتها في عام ١٩٧٨ مشروعات بلغت تكاليفها ١٦٣ مليون

دولار امريكي اى بزياده ٣٣٪ بالنسبه للمصروفات في عام ١٩٧٧ . وعلى

منظمه الوحده الافريقيه ان تساند كافة الجهود التي تهدف الى زياده

موارد المساعده الفنيه لليونيدو ولا سيما صندوق الامم المتحده للتنميه

الصناعيه بهدف بلوغ المستوى الادنى المرغوب من التمويل والمحدد

بمبلغ ٥ مليون دولار أمريكي في السنة .

هـ - تبادل المعلومات في المجال الصناعي والفني وكذلك المطبوعات التي تتعلق بهذا الأمر .

و - عقد اجتماعات سنوية لتقييم التقدم الذي أحرز في تنفيذ برامج التعاون المتفق عليها ووضع برامج أخرى .

وقد بحثت المنطقتان ، على قدر إمكانهما ، الإجراءات التي اتخذتها كل منهما فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الخرطوم . واتفقت المنطقتان على تبادل المعلومات بشأن التقدم الذي أحرز في هذا المجال وقررتا إنه ينبغي التركيز في تنفيذ مشروعات برنامج التعاون على المسائل ذات الأهمية المشتركة .

كذلك شاركت إدارة المجلس الإقتصادي والاجتماعي بصورة نشطة في اجتماعات الائتلاف التي عقدت في مانابلا ، وإثناء هذا الاجتماع إلهام نسقت الأمانة بالتعاون مع أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أعمال المجموعه الأفريقيه بهدف تنسيق الموقف الأفريقي سواء على المستوى الأفريقي أو على مستوى مجموعة السبخة والسبعين . وهناك تقرير أفضل عن نتائج الائتلاف - هـ مقدم في وثيقه منفصله معروضه على الدورة الحاليه لمجلس الوزراء .

شاركت الأمانة بنشاط في اجتماع اللجنة الفنيه وكذلك في المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذين عقدوا خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٨ مارس في الرباط .

أ - اللجنة الفنيه للخبراء :

أقرت اللجنة التي اجتمعت من ١٢ الى ٢٨ مارس تقرير الاعمال الذي

تناول :

تقرير الامين التنفيذي الذي يصدر كل سنتين (١٩٧٧ - ١٩٧٩)

وبرنامج العمل والاولويات الخاصه باللجنة وبرنامج الميزانيه لعام ١٩٨٠ - ١٩٨١ للجنة الاقتصاديه لافريقيا .

١٩٨٠ - ١٩٨١ للجنة الاقتصاديه لافريقيا .

وبحثت اللجنة الفنيه للخبراء الاستراتيجيه الافريقيه فيما يتصل بمعد

الامم المتحده الثالث للتنميه ، وأخذت اللجنة في اعتبارها المسائل التاليه :

أ - كان الاشتراك الافريقي لاسباب تاريخيه عديده اشتراكا هامشيا اثناء وضع الاستراتيجيه الخاصه بمعدى الامم المتحده الاول والثاني للتنميه .

ب - حقيقه ان المنطقه الافريقيه ينبغي الاعتراف بها على انها اقل المناطق

الناميه نمو وانها تضم اكبر عدد من البلدان الاقل نموا فيما بين البلدان

الناميه والبلدان غير الساحليه والبلدان الجزيره . كما انها المنطقه

الاقل تكاملا من الناحيه الجغرافيه فيما يتعلق بالنقل والمواصلات .

ج - يرجح اختلال التوازن الذي يشهده النظام الاقتصادى الدولى فى الوقت

الراهن اساسا الى الهوة الشاسعه القائمه فى المجالين الصناعى والتكنولوجى

بين مختلف مجموعات الدول ، وهذه الهوة الصناعيه تؤثر تأثيرات متعدد

على النظام النقدى الدولى والعلاقات التجاريه والتعاون الاقتصادى .

د - حقيقه ان اللجنة قد أولت اكبر اهتمام خلال السنوات الثلاث المنصرمه

للطريقه التى ينبى بها تصور استراتيجيه المنطقه الافريقيه المتصله

بمعدى الامم المتحده الثالث للتنميه .

أوضحت اللجنة كذلك ان سياسات وبرامج التنميه للمنطقه الافريقيه لا تزال

تقسم بمفهومات خاطئه واستراتيجيات زائفه تؤدى الى الابقاء على حالة التبعيه فى افريقيا .

التي يتعين عليها أن تتجه إلى الخارج للتحكم على المواد الغذائية والكفاءات
والتقنيات ومعدات التجهيز والخدمات والأشخاص بل وعلى طرق المعيشة وأنماط التنمية
والنمو الاقتصادي.

وهكذا فقد أكد تدبير لجنة الاستراتيجية الأفريقية للتنمية أهمية الالتزام
السياسي من جانب جميع الحكومات الأفريقية بهدف تحقيق الأولويات على المستوى
القومي وفيه الأقليمي والأقليمي من مجالات النشاط التالية :

1- الكفاءة الذاتية الغذائية
2- زيادة الإنتاجية الزراعية
3- دراسة وحصر وإدارة الموارد البشرية
4- تنظيم وإدارة الموارد الطبيعية
5- التعليم والبحث العلمي فيما يتعلق بالتكنولوجيا الموجهة نحو

6- الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا
7- تطوير وسائل النقل والمواصلات
8- زيادة الأيدي العاملة المؤهلة تأهيلا عاليا من الكوادر المتوسطة
9- البحث العلمي والفني

وقد أوصت اللجنة باتخاذ الوسائل التالية حتى يمكن تحقيق مختلف الأهداف
والأولويات :

1- إنشاء أو وضع ترتيبات جديدة للتعاون وذلك بصفة خاصة عن طريق
المراكز متعددة الجنسيات للبرامج وتنفيذ المشروعات وتوجد
حاليا ثلاثة مراكز متعددة الجنسيات للبرامج هي :

* مركز برمجة متعدد الجنسية لشرق أفريقيا وجنوبها في لوساكا .

* مركز برمجة متعدد الجنسية لوسط أفريقيا في ياوندى .

* مركز برمجة متعدد الجنسيه لشرق أفريقيا في نيامى .

* اجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى في جيزنى .

* بالنسبة لافريقيا الشماليه ينتظر إقامة المركز في طنجه . الا أن

المركز لم يتم انشاؤه بعد بسبب الموقف السياسى السائد فى

المنطقة . على أنه قد بذلت جهود فى هذا الاتجاه فى الرباط

وقد أعلن عن قرب إقامة المركز .

— دعم المؤسسات الاقليمية وشبه اقليمية القائمة بطريقة تؤدى الى ضمان

تنفيذ البرامج والمشروعات ذات الاولوية .

وقد وضعت هذه الاقتراحات على ضوء تطور مشكلات وآفاق أفريقيا

وكذلك تقرير توصيات الندوة المشتركة بين م . و . أ . / واللجنة الاقتصادية

لافريقيا فى مخرافيا والندوة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا / وبرنامج

الأمم المتحدة للبيئة بشأن مختلف طرق التنمية وأسلوب الحياة فى أفريقيا .

ويجدر بنا أن نذكر بصفة خاصة اجتماع المجموعة الاستشارية غير الرسمية

لكبار المسئولين فى منظومة الأمم المتحدة المكلفين بتطوير م . و . أ . وغيرها

من المنظمات الحكومية الدولية التى لديها مسؤوليات محددة بالنسبة لبرامج

التنمية للمنطقة الافريقية . وقد عقد هذا الاجتماع فى ١٦ مارس ١٩٧٩ برئاسة

الرئيس التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا وضم ممثلين المنظمات الثانية :

م . و . أ . — بنك التنمية الافريقى — منظمة الصحة العالمية — برنامج

الأمم المتحدة للتنمية - اليونيسكو - مكتب العمل الدولي - منظمة
التعاون الفني فيما بين البلدان النامية

وقد اتفق المشاركون على ضرورة ترشيد الاجتماعات المختلفة التي تعقد في
المنطقة في إطار إعادة هيكلة الاساليب المؤسسية التي تهدف إلى تنسيق
القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الأمم المتحدة المهتمة بالتنمية في
المنطقة الأفريقية .

وقرر المشاركون بالاجملي أن تنظيم م. و. أ. واللجنة الاقتصادية
لأفريقيا والمؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة اجتماعا مشتركا يهدف إلى
تنسيق أنشطة التنمية في المنطقة .

كما أوصى كذلك بتشكيل لجنة فنية مشتركة فيما بين المنظمات تهم منظمه الوحدة
الأفريقية التي سيعهد ابيها بدراسة سبل ووسائل الترجمة المحدده لتنسيق
وترشيد المؤتمرات والاجتماعات القطاعية التي تنظمها مختلف المؤسسات في أفريقيا .

ب - المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٠ - ٢٨ مارس ١٩٧٩

انتقل مؤتمر الوزراء الذي عقد في ٢٠ مارس إلى مناقشة تقرير اللجنة
انفنية على ضوء ندوة مونروفيا التي احتلت مكانا هاما طوان المداولات والتي
مهدت الطريق الذي أدى إلى أقرار توصيات تتناول اجراءات أكثر تحديدا بشأن
التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة .

بعد أن أعلن المؤتمر مشكلات التنمية في أفريقيا وكذلك مختلف أنماط
التنمية الممكنة وأوضح أنه لاسباب تاريخية فإن بعض جوانب الانظمة الاجتماعية

الثقافية والهياكل السياسية التقليدية وبحسب أنماط التنمية الاقتصادية والتكيف الاجتماعي الاقتصادي للقارة الأفريقية تمثل بعض السمات التي تشكل عقبات حقيقية في طريق فهم وممارسة أنماط جديدة للتنمية وأساليب الحياة * وفي هذا الصدد أورد المؤتمر عددا من العيقات الكبيرة التي تفتقر نظري التقدم الاجتماعي الاقتصادي السريع في أفريقيا المستقلة .

وهكذا رأى المؤتمر أنه ليس من المرغوب فيه فقط وإنما من الضروري أيضا تحديد الخطوط العريضة لهذه الأنماط وطرق الحياة كما ينبغي أن تكون هذه الخطوط العريضة ناتجة عن قرارات تسمح بتنفيذها * وفي نهاية هذه البدايات أقر المؤتمر (٣١) قرارا كانت كلها تقريبا تدعو م. و. أ. * واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل مما لتنفيذها * ويجدر بنا هنا أن نورد ثلاثة قرارات تمثل أهمية خاصة بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

١ - إنشاء مكتب مشترك لمنظمة الوحدة الأفريقية / واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في

جنيف وبروكسل

يذكر هذا القرار بقرار مجلس الوزراء رقم ST. 12 (XXI) الذي يتضمن الاعلان بشأن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي الصادر في مايسو ١٩٧٣ عن رؤساء دول وحكومات م. و. أ. * وكذلك القرار رقم ٣٢٧ (د / ١٣) بتاريخ أول مارس ١٩٧٧ بشأن توثيق العلاقات بين م. و. أ. * واللجنة الاقتصادية لأفريقيا * ويدعو القرار الصادر عن المؤتمر الوزاري الأمين العام الإداري للمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إجراء مشاورات فيما بينهما بهدف بحث الوسائل الممكنة والفرص التي تستطيع بها المنطمتان توفير الموظفين وتسيير عمل مكتب م. و. أ. * في جنيف وهو موجود بالفعل ومكتب بروكسل

٢ - الاستراتيجية الأفريقية لعقد التنمية الثالث

أقر مؤتمر الوزراء قرارا بشأن الاستراتيجية الأفريقية لعقد التنمية الثالث

١ - أقر المؤتمر النص الدخالي للوثيقة التي أعدتها لجنة الخبراء إلفيه بمنوان :

استراتيجية المنطقة الأفريقية في إطار استراتيجية التنمية لعقد الأمم المتحدة الثالث

للتنمية وكذلك تقارير الندوة المشتركة بين م. و. أ. و. / واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

في منروفا (١٦ - ٦ فبراير ١٩٧٩) والندوة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية

لأفريقيا / وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بشأن الوسائل المختلفة للتنمية وأسلوب

الحياة في أفريقيا وعلى الندوة التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٥ إلى

٩ مارس ١٩٧٩ . وقد أقرت هذه التقارير كوثائق عمس يتمين عرضها على الدورة

السادسة عشر لمؤتمر رؤساء دول وحكومات م. و. أ. و. .

٢ - أعرب المؤتمر عن شكره للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين التنفيذي

للجنة الاقتصادية لأفريقيا اللذين نظما الندوة بشأن آفاق التنمية في أفريقيا

حتى سنة ٢٠٠٠ ، وهي الندوة التي عقدت في الفترة من ١٢ إلى ١٦ فبراير ١٩٧٩

في منروفا (ليبيريا) . كما شكر المؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج

الأمم المتحدة للتنمية اللذين نظما في أديس أبابا الندوة بشأن الوسائل المختلفة

للتنمية وأسلوب الحياة في أفريقيا خلال الفترة من ٥ إلى ٩ مارس ١٩٧٩ .

٣ - شكر المؤتمر حكومة ليبيريا التي قدمت كل دعواتها للندوة المشتركة بين م. و. أ. و. /

واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتي استضافت هذه الندوة بسخاء .

٤ - أوصى المؤتمر الدول الأعضاء بأقرار مشروا إعلان النوايا لرؤساء دول وحكومات

م. و. أ. بشأن الخطوط التوجيهية والاجراءات الخاصة بتحقيق الاكتفاء

الذاتي الوطني والجماعي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف اقامة

نظام اقتصادي دولي جديد * ويوجد هذا الاعلان كمرقق للتقرير الحالي *

٥ - طلب المؤتمر الى الأمين التنفيذي أن يبعث الى جميع الدول الأعضاء بمشروع

الاعلان ووثائق العمل الأخرى *

٦ - دعا المؤتمر الدول الأعضاء أن تبحث بعناية وبصورة عاجلة مشروع الاعلان

ومشروع البيان بشأن استراتيجية الممونه ووثائق العمل وأن تدرس على السكربتير

التنفيذي في أسرع وقت ممكن ولكن في موعد لا يتجاوز ١٥ مايو ١٩٧٩ التعليقات

والمقترحات التي لديها على مشروع الاعلان ومشروع البيان بشأن الاستراتيجية *

٧ - دعا المؤتمر السكربتير التنفيذي الى اعداد الوثائق النهائية التي تتضمن الاعلان

بشأن الخطوط التوجيهية والاجراءات الرامية الى تحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني

والجماعي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف اقامة نظام اقتصادي دولي

جديد والاعلان بشأن الاستراتيجية والمقترحات الواردة طبقا للفقرة ٦ السابقة

حتى يمكن عرضها على الدورة السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات م. و. أ. *

٨ - طلب المؤتمر من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين التنفيذي للجنة

الاقتصادية لافريقيا أن يحملا على عرض الوثائق الختامية التي أعدها الأمين التنفيذي

للجنة الاقتصادية لافريقيا طبقا للفقرة السادسة على الدول الأعضاء قبيل

شهر على الأقل من الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء

م. و. أ. *

٣ - الدورة الخامسة للأونكتاد

لم تكن المجموعة الأفريقية راضية عما توصل إليه المؤتمر بشأن الصندوق المشترك لأن المساهمات في الشباك الثاني كانت عتلى أساس اختيارى . وترى المجموعة الأفريقية في جنيف أن المساهمات ينبغي أن تكون اجبارية . وفى هذا الصدد أحاط المؤتمر علما بالاتفاه الذى تم التوصل إليه أثناء المؤتمر الذى عقد فى جنيف خلال الفترة من ١٢ - ٢٠ مارس ١٩٧٩ بشأن العناصر الرئيسية للصندوق المشترك التى ستتخذ أساسا للأعمال الأخرى الخاصة بصياغة مواد الاتفاهى لكنه أكد من جديد أن إنشاء صندوق مشترك دون شبكه ثانى يقتضى لن يساعد على التوصل تماما إلى تحقيق أهداف البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ومن ثم يعتقد أن هناك تحسينات أخرى ضرورية ولا سيما فيما

يتعلق بأهداف البرنامج الثاني والموارد التي ستوضع تحت تصرفه وذلك بنظام الاقتراع

"ومن هنا طالب المؤتمر إلى الامين التنفيذى اجراء مشاورات بالتعاون مع الامين العام

الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية مع الوزراء الافريقيين فى مانيلا أثناء الدورة الخامسة للإونكتاد

وشأن ضرورة عقد اجتماع لمؤتمر وزراء التجارة الافريقيين بهدف تقييم نتائج الإونكتاد - ٥

حتى يمكن اعداد استراتيجيه وموقف تفاوضى افريقى" (١)

مؤتمر المفاوضات بشأن المندوب الممثلة فى اطار البرنامج

المتكامل للسلي الاساسيه الوارد فى القرار رقم ٩٣ (د / ٤)

نشاط المندوب المشترك

نشاط تفكير انشاء مندوب مشترك فى اجتماع الاونكتاد - ٤ الذى عقد فى بيروت عام

١٩٧٦ ويوضح القرار رقم ٩٣ (د / ٤) بشأن البرنامج المتكامل للسلي الاساسيه هذا الامر

يهدف البرنامج المتكامل للسلي الاساسيه الى ضمان استقرار المعاملات فى سوق

السلي الاساسيه وتفاذى التذبذبات المبالغ فيها فى الاسعار حتى يمكن للسلي الاساسيه :

أ - ضمان عائد عادل ومنصف للمنتجين وأن تكون الشروط منصفه للمستهلكين كذلك

ب - أن يؤخذ فى الاعتبار الترخيم العالى والتغييرات التى تحدث على المستوى العالى

فى المبالغ الاقتصادى والنقدى

ج - ضمان التوازن بين المصروف والمربح فى الاعتبار تطور المعاملات فى السلي

الاساسيه على المستوى العالى

للمؤتمر الاول - مارس ١٩٧٧

لم تجد أية مناقشة ثمرية للموضوع المندوب المشترك حيث لم تبد البلدان المتقدمه اية ارادة

سياسيه لتطبيق القرار الذى لا يخدم المندوب المشترك فقط وإنما أيضا فيما يتعلق بكافسة

الحوادث المتصلة بالبرنامج المتكامل للسلي الاساسيه

(١) ترجمه غير رسميه

المؤتمر الثاني - من ٧ نوفمبر الى ٢ ديسمبر ١٩٧٧

قبل انعقاد هذا المؤتمر الثاني كان مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي قد اتفق

على الاعتراف بضرورة انشاء صندوق مشترك وهو هيئة جديدة تكون بمثابة الادارة الرئيسية

لتحقيق اهداف البرنامج المتكامل الذي كان موضع اتفاق * وقد صدق على هذا القرار رؤساء

حكومات الجماعة الاقتصادية الاوروبية في ايام ٢٣ و ٢٤ يونيو ١٩٧٧ ورؤساء حكومات دول

الكومنولث كذلك اقر مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في الجابون قرارا يعلن المبادئ -

الاساسية التي ينبغي ان تحكم المندوب المشترك *

واثناء المؤتمر الثاني قدمت الدول الفلورية بـ العنايات تعارفاً للمندوب المشترك

اثناء المؤتمر الاول تعهدت الفلورية فيما يتصل بانشاء صندوق * على ان هذا لم

يمنح الولايات المتحدة واليابان والمانيا الفلورية من اعلان ان المندوب المشترك يتعارف بمبدأ

السوق الحرة * ومع ذلك ونظرا لوجود اتفاق في الرأي بين المجموعات المختلفة فقد خفضت

المهجه واستؤنفت المناقشة بشأن الابواب التالية التي ينبغي ان يتضمنها المندوب المشترك

أ - الغايات والاهداف

ب - الاحتياجات في المجال المالي والهيكل *

ج - مصادر التمويل

د - سير اعمان المندوب

هـ - اتخاذ القرار وادارة المندوب

وقد اقرت مجموعة السبعة والسبعين بما اخذت في اعتبارها القرار رقم ٩٢ ود / ٤)

عن رأيها في ضرورة ان يستجيب المندوب للمعايير التالية :

أ - ينبغي ان يؤدى المندوب الى تسهيل التفاوض من اجل عقد اتفاقات دولية جديدة

للمسئ الاساسية *

ب - ينبغي أن يؤدي الصندوق الى تخفيض الاعباء المالية التي تتحملها الدول الاعضاء

وبخاصة البلدان النامية *

ج - ينبغي أن يكون الصندوق عاملاً مساعداً في الاتفاقات الدولية للسلع الأساسية

وبخاصة تلك الموجودة بالفعل ويمكن ادماجها في الصندوق المشترك *

د - ينبغي أن يؤدي الصندوق الى ضمان مصادر التمويل بخلاف المخزونات وكذلك من

أجل التدخلات في اطار الاتفاقات الدولية للسلع الأساسية *

هـ - ينبغي أن يؤدي الصندوق الى ضمان مشاركة جميع الدول يحد منها في ذلك التضامن

الشمول *

تظلمت بلدان المجموعة ب بأنها مستعدة لتطبيق القرارات التي اتخذتها رؤساء

حكوماتها الا أنها بدأت في تعقيد المشاكل على مستوى توفير الموارد المالية للصندوق والدور

الذي يتعين أن يضطلع به هذا الصندوق في مراعاة الترتيبات الاخرى * كذلك رفضت بلدان

هذه المجموعة فكرة تقديم مساهمة حكومية للصندوق *

استئناف المؤتمر - ١٤ - ٢٠ نوفمبر ١٩٧٨

أثناء هذا المؤتمر توصلت مختلف المجموعات الى اتفاق عام في الرأى حول النقاط

التالية: -

أ - الدور الذي يمكن أن يلعبه رؤساء المال الاجتماعى متضمنة المساهمات المباشرة

المقدمة من الدول الاعضاء طبقاً للمبلغ المقرر ، في الهياكل المالية للشبكات الاولى

للصندوق *

ب - الموافقة على " شبكات ثانياً " بهدف ضمان مصادر تمويل بخلاف تلك المتعلقة بالمخزونات

احتياطية ، آخذاً في الاعتبار حقيقة أن مشكلات السلع الأساسية تظهر بصورة متزايدة

في برامج المؤسسات المالية الدولية الراهنة *

ج - ونسج الاعتراف لاتخاذ القرار تأخذ في اعتبارها مبلغ التعهدات المالية للدون ومعالجتها

الخ *

المبينة

وقد استأجبت المجموعة بما بصورة اي ابيه الموضوعات/أي انه • ومع ذلك بقيت هناك خلافات

فيما يتعلق بمفهوم الحد الأدنى المتساوي للمساهمة ويبلغ المساهمات كما ذكرتها داخل حجم مجموعة السبعة والسبعين بشأن هذا الموضوع لكن هذه المهكلات حالت في أوروبا •

المؤتمر الثالث من ١٢ الى ١٩ مارس ١٩٧٩

أجرب المشركون في المؤتمر عن موافقتهم على المخطاط التي ينبغي أن تحكم انشاء الصندوق

المشرك وقد الاتفاق من حيث المبدأ لأسباب محاسبية لكي يكون هناك شراكة بينهما

روابط سواء على المستوى التنظيمي أو العمل ويكونان جزءاً من الكل •

العناصر الأساسية للصندوق

الاهداف : تحسين ابرام الاتفاقات الدولية للسلع الاساسية وحسن سيرها ولا سيما

فيما يتعلق بالسلع الاساسية التي تمثل مرحلة خاصة بالنسبة للبلدان النامية •

الخيات :

١ - يسهم الصندوق عن طريق عيانه الاول في تمويل المخزونات الاحتياطية الدولية وطبقاً

للساكن التي ينبغي أن تحدد في اطار الاتفاق الدولي للسلع الاساسية ويحترم

الصندوق الاستقلال الذاتي للاتفاقات الدولية • بشأن السلع الاساسية ولا يتدخل

بصورة مباشرة في سوق السلع الاساسية •

٢ - يقوم الصندوق عن طريق عيانه الثاني

بتمويل الترتيبات الاخرى غير المخزونات في الموق • وتتكون هذه ترتيبات لتمسيمة

السلع الاساسية التي تهدف الى تحسين الظروف الهيكلية للسواق

بدعم التنسيق والتعاون فيما يتعلق بالترتيبات الاخرى بخلاف المخزونات وتمويلها

بهدف توفير مركز للسلع الاساسية •

باجراء البحوث والتنمية وتحسين الانتاجية والتسويق والترتيبات التي من شأنها

المساعدة على ذلك

يشرف عليه ويتابع أعماله كمن المنتهين والمستمرتين معا

بأنشاء علاقات عميقة وثيقة في المؤسسات المالية الدولية

يمكنه المشاركة في تمويل الترتيبات الاخرى بخلاف ترتيبات المعروضات

يولي مزيدا من الاهتمام بالسلع الاساسية للبلدان النامية الاكثر فقرا ولا سيما تلك

الاقل نموا

الموارد المالية و ياكل رؤوس الاموال

تأتي موارد المندوق المالية من:

- أ - المساهمات المباشرة من الحكومات في الشبكات الاول بهدف توفير رأس المال التجاري بحيث تفي باحتياجات السيولة على المدى القصير
- ب - الموارد التي تأتي من اتحاد الاتفاقات الدولية للسلع الاساسية (الشبكات الاول)
 - ١ - المدافع النقدية
 - ٢ - رأس مال قابل للمطالب / ضمانا لقروض المندوق
- ج - القروض
- د - المساهمات الطوعية
- هـ - صافي الايرادات

وتبلغ الموارد المخصصة للشبكات الاول من المساهمات المقدمة مباشرة من الحكومات

٤٠٠ مليون دولار أمريكي منها ١٥٠ مليون نقدا و ١٥٠ مليون من رؤوس الاموال كرأس

مال تحت المطالب و ١٠٠ مليون كرأس مال قابل للمطالب

المساهمات المباشرة للحكومات في المندوق

أ - مليون دولار لكل دولة عضو يمكن تقديم جزء منها بواسطة الدولة المساهمة

في الشبكات الثاني على الا يقل هذا المزم عن سبعين مليون دولار

ب - على معرفة السهمية والسياسين والمجموعة ب والمجموعة د والاصين ان تقدم مساهمة

اشافية قدرها ٣٢٠ مليون دولار موزعة دابقا للنسب التالية

مجموعة السهمية والسياسين ١% - المجموعة ب ٦.٦%
 المجموعة د ٥% - المجموعة د ٥%

تم لمصلحة مجموعة ال ٧٧ التي تبلغ مساهمتها ١٠ % فقط .

موقف مجموعة ال ٧٧

حدثت خلافات عميقة داخل مجموعة ال ٧٧ فيما يتعلق بالتحسين النهائي للصندوق . وقد قبلت المجموعة التبرين نفس الوقت الذي تمر فيه أنه لا يغطي جميع المسائل الواردة في القرار ٩٢ (هـ - ٤) غير أن المجموعة نانت ترى أن اللجنة المؤقتة سوف تنشط في إعادة بحث كل المسائل المختلف عليها .

المجموعة الأفريقية

(أ) أعلنت الدول الأفريقية أنها ترى أن حجم رؤوس أموال الصندوق فيما يتعلق بالشباك الأولى والثاني غير كاف .

(ب) لم تكن الدول الأفريقية راضية عن الابع الطوعى للشباك الثاني وعن صياغة عبارة " الذي يمكن منح جزء منه " .

(ج) لم يحضر الدول الأفريقية بارتياح تجاه الفترتين ٢٤ و ٢٥ من المرسوم لانهما اشترطتا أن تؤخذ القرارات الهامة للنهاية بأغلبية $\frac{3}{4}$ الاصوات بينما تؤخذ القرارات الاخرى بأغلبية ثلثي الاصوات أو بالأغلبية البسيطة . وقد فضلت نظام الأمم المتحدة الذي يمنح على تخصيص صوت واحد لكل دولة . وبناء على هذا فانهم من المحتمل زيادة رأس المال الاجتماعي للصندوق اذا اقتضت الحاجة ذلك .

(د) واخيرا فان المجموعة الأفريقية أعربت عن قلقها لان فكرة المجمع التي رفضت منذ زمن طويل قد أدرجت في المرسوم .

المجموعة الآسيوية

- اشتركت معظم الدول الآسيوية ، باستثناء الهند ، في الاثاق العام .
- وقد أعربت الهند عن شكوكها تجاه مسألة المساهمات المباشرة للحكومات .

أمريكا اللاتينية

- حدثت خلافات داخل مجموعة أمريكا اللاتينية بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً . وقد انضمت الدول الأقل تقدماً إلى موقف الدول الأمريكية .

- المجموعة ب : أعربت عن تحفظات بشأن :
- أ - منح أجزاء من المساهمات المباشرة للحكومات بواقع مجموعة من الدول وليس التوزيع بواقع كل دولة .

- ب - التوزيع غير المنصف لدعوى التكاليف فيما يتعلق بالشبكات الأولى بواسطة حد أدنى من المساهمات .

الصين

قبلت الصين اعتبار الاتفاقية أساساً لمفاوضات مقلية .

الانكساد الخامس

- عند اجتماع المؤتمر بشأن المبلغ المنصوص عليه وهو ٢٨٠ مليون دولار كمساهمات طوعية للشبكات الثانية كانت المساهمات الممولة ٦١ مليون دولار . وهذه الـ ٢٨٠ مليون دولار كان المقرر استخدامها لتمويل التدابير الأخرى غير الأرصدة .

ثانياً (النقل والوسائل)

في مجال النقل والامتيازات السلوكية والسلوكية اشتركت الاشارة بنشاط في الدورة السادسة للمجموعة التحضيرية المشتركة فيما بين الحكومات في اتفاقية تتعلق بالنقل الدولي المتعدد الوسائل ، وهي الدورة التي عقدت في جنيف من ٢٠ فبراير الى ٩ مارس ١٩٧٩ . وقبل هذا المؤتمر ، عقدت منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا اجتماعاً تحضيرياً يومى ١٩ و ٢٠ فبراير للدون الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية لاتاحة الفرصة لها لتنسيق وتنظيم مواقفها بشأن هذه الاتفاقية . وقد وزع لهذا الغرض على المجموعة الافريقية مذكرة أعدته منظمة الوحدة الافريقية بعنوان " تقرير اللجنة المختصة لشبرا " مذكرة الوحدة الافريقية بشأن النقل المتعدد الوسائل (II) GMT/Rpt.

وما تجدر الاشارة اليه ان بند جدول الاعمال في اجتماع المجموعة الافريقية

كان مايلي : " بحث مشروعي صياغة مشروعي النقل الدولي المتعدد الوسائل " وقدم لاول مرة نص مشترك تم اقراره في الدورة السابقة للمجموعة التحضيرية المشتركة فيما بين الحكومات وادرج في الوثيقة (..... TD/ B/ AC. 15/ 50 لانتكاد) . ويتضمن النص ٦ اجزاء تشمل بقية خاصة :

- الجزء الاول : مشروع صياغة الديباجة .
- الجزء الثاني : مشروع احكام عامة .
- الجزء الثالث : مشروع الاحكام المتعلقة بالتوثيق .
- الجزء الرابع : مشروع الاحكام المتعلقة بالمسؤولية .
- الجزء الخامس : مشروع الاحكام المتعلقة بالمطالبات والدعاوى القضائية .
- الجزء السادس : مشروع التوجيهات الخاصة بالمسائل الجمركية فيما يتعلق بالنقل المتعدد الوسائل للسلع .

ويخص التقرير الذي أعدته منظمة الوحدة الأفريقية بشأن هذه المسألة استطاعت المجموعة الأفريقية ، أثناء الاجتماع التحضيري ، بحث الأجزاء من ١ الى ٣ من مشروع الآكام المتعلقة بصياغة الديباجة ، ومجال التطبيق والقويق . وقد بحثت المجموعة الأفريقية باقى مشروع الآكام خلال الاجتماعات الخاصة التى عقدت اثناء الدورة السادسة للمجموعة التحضيرية المشتركة فيما بين الحكومات . وقد تولى السيد سيجمال (أوغندا) رئاسة هذه الاجتماعات لان السيد (مياك) (السنغال) انتخب رئيسا لمجموعة العمل التابعة للمجموعة التحضيرية المشتركة فيما بين الحكومات . وعقب هذا الاجتماع أعدت المجموعة الأفريقية مقاما تعديلات ومقترحات محددة بشأن مشروع آكام الشافية المقترح ، كما أنها قدمت مساعدة كبيرة للمجموعة ٧٧ وللمجموعة التحضيرية المشتركة فيما بين الحكومات فى المناوئسات .

وانا كان عدد من التعديلات والمقترحات قد نال موافقة مجموعة ال ٧٧ ، وكان المجموعة التحضيرية المشتركة فيما بين الحكومات تركت بعض النصوص معلقة . وقد أشارت المجموعة الأفريقية بصورة عامة الى أن الضرورة تقتضى من أفريقيا عدم أهمال المسائل الجوهرية التى تنطوى على المحاطة على مصالحها فى المدى الدويل . وهذا هو السبب فى أن هذه المسائل يجب أن تعالج بحل نهائى فى مؤتمر الموضين .

فى نهاية هذه الاعمال ، ان المجموعة الافريقية التى أيدت تقديرها للتصايح التى قدمتها منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا خلال الدورة السادسة للمجموعة التحضيرية المشتركة فيما بين الحكومات ، أعربت عن الأمل فى اتخاذ تدابير لاعداد نظام يتيح حل المسائل المتعلقة بالتمركز على النقل المتحد الوسائل اذا كان

يزان نجاح الاتفاقية المتعلقة بالنقل الدولي المتعدد الوسائط . ويحسن بصفة خاصة
البدء بتدريب الأيدي العاملة المحلية التي سوف تستخدم في عمليات النقل المتعدد
الوسائط ، وسيكون لتدريب هذا البرنامج آثار على المستوى المالي . ولهذا فإنه
يتعين على منظمة الوحدة الأفريقية ، والذخيرة الاقتصادية لأفريقيا بحث الطرق والوسائل
التي تتيح تنفيذ هذا البرنامج في إطار أنشطتها .

في خلال هذه الدورة ، استماعت المجموعة التحضيرية المشتركة فيما بين
الحكومات اجراء مفاوضات ناجحة بشأن عدد من بنود جدول الاعمال . غير أن عددا من
المسائل تركت متعلقة وأحيلت إلى مؤتمر المفوضيين .

ولما كانت هذه الدورة الخاصة بالمجموعة التحضيرية المشتركة فيما بين
الحكومات هي الدورة الأخيرة ، فقد اتخذ قرار تقرر عرضه على الدورة العاشرة
الخاصة لمجلس الانتكاد . وقد طلب إلى الأمين العام للانتكاد في هذا القرار اتخاذ
التدابير الضرورية للدعوة إلى عقد مؤتمر المفوضيين في نيويورك في نوفمبر ١٩٧٩ يستغرق
أربعة أسابيع وتدرج في جدول أعماله اتفاقية النقل المتعدد الوسائط . وسيعرض
على مجلس الوزراء تقرير مستقل في هذا الصدد .

وقد يتعاون أيضا إدارة المجلس الاقتصادي والاجتماعي
تعاوننا وثيقا مع الوكالات المتخصصة في موانئنا ، وهي الاتحاد
الافريقي للسكك الحديدية ، واللجنة الافريقية للطيران ، واتحاد
الشركات الجوية الافريقية . كما اشتركت الإدارة في الانشطة
المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية .
(١) انشاء مراكز اقليمية فرعية لتدريب مهندسي السكك الحديدية

في إطار التعاون مع الاتحاد الافريقي للسكك الحديدية
احداث الاجازة العامة علما بالبرنامج الذي وضعه الاتحاد
لتدريب العاملين الذين يعطون لدى اى عضو في الاتحاد
والواقع ان الاتحاد الافريقي للسكك الحديدية قد وضع منذ
عام ١٩٧٦ برنامجا موحدا لتدريب العاملين الذين يعطون
في خدمة السكك الحديدية الافريقية بغية استغلال السكك
الحديدية بوصفها اداة للتنمية الاقتصادية للدول . ويرى
الاتحاد ان سياسته التدريب المهنية يجب ان تشمل كسل
العاملين ، وقد اعد برنامجا وضع بمقتضاه تدريب العاملين
في مجالات التنفيذ والادارة تحت مسوئله شبكات الاعضاء

اما تدريب الكوادر العليا فقد عهد به الى الاتحاد الافريقي

للسكك الحديدية .

وفي هذا الصدد رأى الاتحاد اقامة اربعة مراكز

اقليمية فرعية لتدريب مهندسي السكك الحديدية .

مركز برازفيل جمهورية الكونغو الشعبية

مركز زاريا جمهورية نيجيريا الاتحادية

مركز لوساكا جمهورية زامبيا

مركز وردان جمهورية مصر

وفي خلال الندوة التي عقدت في ابيدجان من ٧ الي

١٢ اغسطس ١٩٧٨ تم وضع اسس التعاون في مجال

التدريب واعدت توجيهات محددة بشأن تحقيق هذا البرنامج .

(ب) مركز برازفيل

تولى الاتحاد في عام ١٩٧٦ هذا المشروع الذي

يرجع عهده الى عام ١٩٧٤ وقام بتمويله الصندوق الفرنسى

للمصونة والتعاون ببلغ ٠.٠.٠.٠.٠ فرنك افريقي .

وقد اتاحت الدراسات الفنية والهندسية تقييم

نفقات المشروع كما يلى .

والشأن للتحقق، مساندة الفعاليات لتحقيق المشروع، وفي
 نطاق هذه الأفكار اعتمد لهذا المشروع مبلغ ١٨ مليون دولار
 أمريكي بين المشروعات التي لها أولوية التحقيق في إطار
 المرحلة الأولى لتنفيذ برنامج عقد النقل والمواصلات في
 إفريقيا.

والطموح أن تقوم كل الدول الأعضاء في م و ا
 وخاصة الدول التي تشترك شبكات في الاتحاد الأفريقي
 للسكك الحديدية باتخاذ التدابير الضرورية لضمان تشغيل
 المدرسة العليا الإفريقية لكوادر السكك الحديدية بعد انشائها
 وبمدة فترة التشغيل التي تستغرق الأعوام الثلاثة الأولى
 وذلك بفضل اشتراك الدول.

وقد حددت الخطة شهر سبتمبر ١٩٨٢ لافتتاح
 المدرسة، فيما يتعلق بمراكز وسائط، وزاريا، ووردان فان
 الدراسات التكميلية والإنجازات قد تقرر لها في المرحلة
 الأولى من عقد النقل مبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكي.

ويستريح مجلس الوزراء بمقتضى قرار يصدره إن يطلب
 إلى الحكومات الإفريقية والمؤسسات المالية الإفريقية والدولية
 والأجهزة الفنية التابعة للأمم المتحدة، تقديم مساعدتها
 لتحقيق مشروعات مراكز التدريب المتعلقة بالسكك الحديدية
 في نطاق برنامج عقد النقل والمواصلات.

وخلال المدة التي يغطيها هذا التقرير، بحثت الإدارة المسائل التي اثيرت خلال مؤتمر وزراء النقل والمواصلات الافريقية (اديس ابابا) مايو ١٩٧٩) حول عقد النقل والمواصلات في افريقيا (١٩٧٨ - ١٩٨٨) الذي اعلمته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومشروعات م و ا / المركز الافريقي للتدريب على الطيران المدني لانشاء مراكز متعددة القوميات للتدريب على الطيران المدني في فرانسفيل (جابون) وفي اديس ابابا (اثيوبيا) ، ومداولات الدورة السادسة الموسعة للمركز الافريقي للتدريب على الطيران المدني (باماكو من ١٢ مايو الى ٢ يونيو ١٩٧٩) والجمعية الحاصلة لاتحاد شركات الطيران الافريقية (لوساكا ، ابريل ١٩٧٩) .

وقد اجتمع وزراء النقل والمواصلات الافريقيون في اديس ابابا من ٩ الى ١٢ مايو ١٩٧٩ طبقا لقرار مجلس وزراء م و ا رقم ٦٧٥ (د - ٣١) والقرار رقم ١٦٠/٣٢ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ استراتيجية شاملة لتنفيذ المشروعات المتعلقة بمختلف وسائل النقل والمواصلات بغية تلبية الاحتياجات العاجلة للدول الافريقية وخاصة الدول شبه المملقة (غير الساحلية) . وقبل ان يعقد مؤتمر الوزراء عقدت اجتماعات للخبراء الافريقيين

واجتماعات للوزارات التي تشرف عليها اللجنة الاقتصادية
 الافريقية بخصيه تحديد العناصر الاساسيه لاستراتيجيه
 تستهدف شبه متناظره للنقل والمواصلات في افريقيا .
 وفي مجال النقل الجوي ، بحث الوزراء ٤٨ اقتراحا
 لمشروعات ذات طابع قومي ، وسبه اقليمي تتطلب اموالا
 تبلغ في مجموعها ٥٥٥١٧ مليون دولار امريكي وينبغي
 تنفيذها في دول افريقية ، فيما يتعلق بالدول المفلتة
 (غير المتاحليه) وشبه المفلتة بالدول الاقل نموا
 المستقلة حديثا . كما بحث ايضا بفتاها تمويل المشروعات
 التكميلية المتعلقة بالايران المدني عن حوالي ٤٤ دوله
 افريقيه والتي تبلغ ١٣٥ مليون دولار امريكي وفقا لما تقرر
 في مؤتمر م و ا / المركز الافريقي للتدريب على الطيران
 المدني الخاضع بالهيئات المانحة الذي عقد في جنيف
 في مايو ١٩٧٨ .
 وطبقا لهدف العقد كما حددته الجمعية العامه
 للامم المتحده ، ولما حددته الاعلان الافريقي بشأن التعاون
 والتنمية والاستقلال الاقتصادي " الذي اقره رؤساء دول
 وحكومات م و ا في يونيه ١٩٧٣ ، وافق الوزراء على المشروعات
 السابقه في نطاق النقل الجوي وذلك على المشروعات

التي عرضت عليهم والتي يزون انها ينبغي ان تسهم في
تلبية الاحتياجات الخاصة جدا فيما يتعلق بالتنمية في مجال
النقل الجوي . وقد قدم الامين العام الاداري الى المجلس

تقريراً كاملاً بشأن مؤتمر الوزراء الافريقيين للنقل والمواصلات
في شكل وثيقة مستقلة .

وهذا العام يتميز ايضا بأنه يوافق الذكرى العاشرة
لانشاء اللجنة الافريقية للايران المدني ، حيث انه في عام
١٩٦٦ تم في اديس ابابا اقرار الدستور الاول للجنة . وقد
اجتمعت في باماكو الدول الاعضاء في اللجنة الافريقية للايران
المدني من ٢١ مايو الى ٢ يونيو ١٩٧٦ للاحتفال بالذكرى
العاشرة كما عقدت الدورة السادسة الموسعة . وما يذكر
ان الدورة الموسعة للجنة الافريقية للايران المدني تعقد
مرتين في السنة . وقد اشتركت الامانة العامة م وا علي
مستوى عال كما هي العادة في اجتماع هذه اللجنة الذي

عند في باماكو، وقد تمت الكثير من المعلومات
التي المؤتمر في المجال السياسي والاجتماعي
الاقتصادي. وقد ابلغ المؤتمر بصفة
خاصة بالقرارات السياسية المتعلقة بصياغة معايير
جديده لتعريف العلاقات بين م و ا واجهزتها المتخصصة،
وبالجهود المبذولة حاليا على المستوى السياسي بغية ايجاد
اموال لمختلف مشروعات الطيران المدني في افريقيا.
وقد بحثت الدورة السادسة الموسعة تقرير الانشطة
الخامس باللجنة الافريقية للطيران المدني منذ الدورة الخامسة
التي عقدت في عام ١٩٧٧ واترت بالتالي برنامج عمل
اللجنة وفقا للمعايير المنصوص عليها في دستور اللجنة.
كما بحثت الدورة ايضا المسائل الادارية والمالية عن السنتين
الماليتين ١٩٧٩/١٩٨٠ و ١٩٨٠/١٩٨١. ثم اترت ميزانيتها
هذين العامين. كما تم اقرار هيكل تنظيمي لامانة مستقلة
مع هيكل للمرتبات على اساس هيل م و ا مما اتاح للجنة
الافريقية للطيران المدني اقرار الهيكل مثل الاجهزة الاخرى
المتخصصه في م و ا.

وقد مثلت الامانة العامة ايضا في الجمعية العامة الحادية عشرة لاتحاد شركات الطيران الافريقية التي عقدت في لوساكا من ٢ الى ٦ ابريل ١٩٧٩. وهذا الاتحاد يتمتع بوضع مراقب لدى منظمة الوحدة الافريقية كما ان له علاقات عمل وثيقة جدا مع الامانة العامة. وفي لوساكا بحثت شركات الطيران الاعضاء في هذا الاتحاد تقرير الانشطة السنوي المقدم من الامين العام، ثم قدمت بعد ذلك توصيات عملية. ومن بين المسائل السياسية التي اثيرت في المؤتمر، القرار الذي اتخذته لجنة الطيران المدني الامريكية الذي يرمي الي فك عيكل التصريفات الجوية مما يلحق الضرر بشركات الطيران الافريقية وكذلك بحرية الخاسية.

وفي هذا الصدد اعربت الامانة العامة عن ارتياحها لموافقة مؤتمر وزراء النقل والمواصلات الافريقيين (ادينيابا، مايو ١٩٧٩) على قرار يقرب بدأ انشاء مؤتمر بشأن التصريفات الجوية لتتفاوض بشأن التصريفات والموافقة عليها وتطبيقها، وكذلك بشأن المسائل الاخرى ذات اصلة بغية دعم الوحدة الافريقية والمحافظة على المصالح العمومية الاجم. للمتفحين الافريقيين عن النقل الجوي. كما اعربت الامانة العامة عن ارتياحها لموافقة وزراء النقل والمواصلات على قرار آخر بشأن حرية الملاحة الجوية الذي يوضي بين جملة امور، يبحث فكرة الملاحة الجوية قرب الشواطئ وتطبيقاتها في النقل الجوي الدولي في افريقيا، بواسطة اللجنة

الافريقية للطيران المدني لدعم النقل الجوي الافريقي .

وانه وضع اتحاد شركات الطيران الافريقية ذلك في الاعتبار ، فانه طلب مساندة سياسية عاجلة من منظمة الوحدة الافريقية بوصفها الجهاز السياسي الاعلى في افريقيا لكي تتدخل لمنع تطبيق القرار رقم ٧٨٦٧٨ الصادر من لجنة الطيران المدني الامريكية الذي يلحق الضرر بشركات الطيران الافريقية .

وجلس الوزراء مدعو اذن لاعطاء توجيهات للامين العام لكي تستطيع الامانة العامة مناقشة هذه المسألة مع وزارة خارجية الولايات المتحدة وذلك دون ابطاء .

وفيما يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية وخاصة البانافتييل (شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الافريقية) فان اعضاء لجنة تنسيق البانافتييل (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) ومنظمة الوحدة الافريقية ، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والبنك الافريقي للتنمية ، والاتحاد الافريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية اجتمعت مرة اخرى في اديس ابابا في ابريل ١٩٧٩ لدراسة مختلف مشروعات الدول ثم اطاحت عليها بصد ذلك بتقارير انشطة الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية حول الناحية الفنية للشبكة وتقارير بنك التنمية الافريقي بشأن برامج تمويل مختلف المشروعات .

وتنفي اطار عقد النقل والنواضلات من افريقيا بحث مشروعات الاتصالات السلكية واللاسلكية مثل تلك التي اعدها خبراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية كما تم اقرار استراتيجية للسنوات العشر المقبلة فيما يتعلق بالاتصالات الجيدة للبانافتييل

في الدول امخلفة (غير اساحلية) والجزيرة المستقلة حديثا في افريقيا
الجنوبية . وقد الامين العام الف دورة المجلس الحالية تقريراً كاملاً حول أنشطة
شبكة البانافتين وهذا التقرير له بند مستقل في جزء من الاعمال .

وقد اشتركت الامانة العامة ايضا في اجتماع تيناه الاتحاد الدولي للاتصالات
السلكية واللاسلكية لدون افريقيا الجنوبية وشرق افريقيا . وقد عقد هذا الاجتماع
في اديس ابابا في ابريل ١٩٧٩ . طبقا لقرار المؤتمر الاقليمي الثاني عشر
لادارات الاتصالات السلكية واللاسلكية وافريقيا الجنوبية وشرق افريقيا (سيشيل
سبتمبر ١٩٧٧) . وقد ضم هذا المؤتمر خبراء في التدريب في مجال الاتصالات
السلكية واللاسلكية في المنطقتين الفرنسيتين وكذلك خبراء من الاتحاد الدولي
للاتصالات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الافريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية
ومنظمة الوحدة الافريقية لبحث احتياجات الدول من مجال التدريب . ثم
اتخذ بعد ذلك تدابير عملية لتتبع تحسين وسائل التدريب الذي يتعين ان يهدف
به الى اعداد مديري الاتصالات السلكية واللاسلكية في المنطقة سواء على المستوى
المتوسط او العالي .

وترى الامانة انه يجب بذل جهود لصياغة معايير تستهدف تحقيق تدريب
جيد واتخاذ استراتيجية شاملة في تدريب المهنيين الافريقيين وذلك لتمكين
المهنيين الافريقيين من ان يتمكنوا من اقل من اعتمادا على مهندسين

الاتصالات السلكية واللاسلكية غير الأفريقيين ، وفي هذا الصدد وجهت الامانة
 الحماية نداء الى كل ادارات الاتصالات السلكية واللاسلكية الافريقية للاستفادة
 من برامج التدريب التي عرضها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وخاصة
 في مجال تعليم الطلبة المهندسين . وطبقا لتقرير قدمه الاتحاد الدولي
 للاتصالات السلكية واللاسلكية فان عددا كبيرا من الدول الافريقية التي حصلت على
 الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية استمرت في ارسال طلبتها الذين سيكونون
 مهندسي المستقبل الى اوروبا وامريكا الشمالية للدراسة في الجامعات وللتدريب
 العملي في بعض الحالات .

وفي غضون ذلك ، فانه لتسبب قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية
 رقم ٥٨٦ (د - ٢٩) بشأن انشاء اتحاد افريقي للبريد ، فان الامانة
 الحماية تتابع الاستعدادات للجهود لعقد مؤتمر للمفاوضين قبل نهاية العام .
 وقد اكدت من جديد على ان هذا المؤتمر يجب ان يعقد بنفس الشروط التي عقد
 بها مؤتمر المفاوضين الخاص بانشاء الاتحاد الافريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية .
 غير انه اتخذت اجراءات لكي يعقد اجتماع المجموعة الافريقية في ريو دي جانيرو
 قبل مؤتمر اتحاد البريد الدولي المقرر عقده في سبتمبر / اكتوبر ١٩٧٩ . وهذا
 الاجتماع سيتيح للمجموعة الافريقية خلال المؤتمر تأكيد موقفها فيما يتعلق بمسائل

الاتصالات البريدية في إفريقيا •
تبدأ من رتبة الأمانة العامة في الدورة الثانية لمجلس الإدارة
السنة لتتحد الافريقى للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي عقد في كينشاسا
في يونيو ١٩٧٩ والذي اقر برنامج العمل السنوي وكذلك ميزانية السنة
المالية ١٩٧٩ / ١٩٨٠ •

ملاحظات واعمال قدمت بشأنها توصيات

كان ينبغي أن يكون لقطاع النقل والمواصلات نصيب أكبر في الميزانيات
القومية في المنطقة الأفريقية لسبب بسيط هو انه لم يتم تسجيل اي تحسن سوى
هذا القطاع منذ الاستقلال ولا الدول الاستعمارية السابقة لم تضع اية
استراتيجية تستهدف دعم النقل والمواصلات في المناطق التي كانت تديرها •
وليس من المستطاح الان نادرا التحدث تليفونيا عن الدول المجاورة في المنطقة
او القيام باتصال جوى مباشر معها دون المرور مسبقا باحدى المواصم الاوروبية
مما يضيف الى سيادة معظم الدول الافريقية •



وقد أتى الصدد فان المرجو من مجلس الوزراء اعداد معايير عامة بغية ان تقوم الدول الأفريقية بعمل جماعي لتحقيق المزيد من النجاح في قدر النقل والواصلات الذي أعلنته أخيرا الجمعية العامة للأمم المتحدة * وهذه المعايير العامة يجب ان تضع في الاعتبار أنشطة التنسيق التالية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

أ) يرخص للأمين العام طبقا لقرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية رقم ٦٧٥ (د - ٢١) باشتراك الأمانة العامة بصورة أكثر فعالية في برنامج العمل المفصل وفقا للاستراتيجية الشاملة التي وضعت من أجل

العقد

ب) أن تشترك الأمانة العامة بصورة فعالة في الهيكل التنظيمي فيما بين الوكالات والشؤون الأفريقية للتحكم في أنشطة العقد وكذلك في تنسيق وتطبيق برنامج العقد .

ج) من أجل انتقاء الخبراء الذين سيتابعون على الطبيعة العمل الذي تقرره لتنفيذ مشروعات العقد ، فإنه يجب بذل جهود لاستخدام خبراء أفريقيين على قدر الإمكان في مختلف وسائل النقل والواصلات ، لان الأفريقيين يعرفون بصورة أفضل الشاغل المتعلقة بمنطقةهم .

ثالثاً - العمل والسكان واليهود الاجتماعية

أ - العمل والسكان

قامت الإدارة في مجال العمل والسكان بتنظيم اجتماع للدورة الحادية الرابعة للجنة العمل التابعة لمندوبة الوحدة الأفريقية عقد في مقديشو في شهر أبريل عام ١٩٧٦ . ودخل عنصر جديد ضمن أعمال لجنة العمل التابعة لمندوبة الوحدة الأفريقية على عكس السنوات السابقة فبالأول مرة في الواقع يسبق هذه الدورة الرابعة للجنة اجتماع تمهيدى ذات صفة تأسيسية للخبراء في إدارة العمل عقد في مقديشو بالسومال في الفترة من ٢٣ - ٢٥ أبريل ١٩٧٦ . وتجدر الإشارة الى ان المؤتمر الأول لمديرى العمل الرئيسيين من الأقاليم قد عقد في اديس ابابا في شهر نوفمبر ١٩٧٦ . وقد أوصى هذا المؤتمر بان يكون لا اجتماع الخبراء الحقة التأسيسية وان يسبق الافتتاح الرسمى للدورة الحادية للجنة ويقوم بالاعداد لها .

ويجب ان تمت الموافقة على تقرير وتوصيات اجتماع الخبراء وبدأ الوزراء بحمل بنود جدول الأعمال واتخاذ قرار بشأنها وايضا البنود التي لم يناقشها الاجتماع الخبراء ووافقت الدورة الرابعة في نهاية أعمالها اربعة عشر قرارا تتدلب من المجلس بصورة مباشرة او غير مباشرة الاجتماع والعمل والسلطة الرسمية قبل ان يبدأ الامين العام في تنفيذها . وفي هذا الصدد قام الامين العام الاارى باعداد تقرير مفصل عن أعمال الدورة الحادية الرابعة للجنة العمل التابعة لمندوبة الوحدة الأفريقية (وثيقة مجلس الوزراء رقم ٩٧٥ (د ٢٢)) . ويجوز عند الاقتضاء الحصول على تفاصيل اضافية في هذه الوثيقة .

كما اهتمت الادارة خلال نفس هذه الفترة بالترتيبات الخاصة بالمؤتمر المشترك الاول لوزراء العمل الافارقة والعرب . وتجدر الاشارة الى انه خلال الدورة الثالثة وافقت لجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية على القرار رقم ٣٤ (د - ٣) عن التعاون الافريقي العربي والذي اقره مجلس الوزراء في قراره رقم ٦٥٣ (د - ٣١) و ٦٦٨ (د - ٣١) اللذين يبالغان بمصدق مؤتمر مشترك لوزراء العمل الافارقة والعرب في اقرب وقت . وتدابيرا لهذين القرارين قام الامين العام بالاتصال بمدير عام منظمة العمل العربية لبحث الجوانب المادية والمالية والجوانب الاخرى المتعلقة بتنظيم المؤتمر وجدول اعماله ومكانه .

ويتلخص التقدم الاخير فيما يتصل بالمؤتمر المشترك لوزراء العمل الافارقة والعرب في ان الامانتين العامتين لمنظمة العمل العربية ومنظمة الوحدة الافريقية قد عقدتا ثلاث اجتماعات في مقر منظمة الوحدة الافريقية . وتجدر الاشارة ايضا الى ان الامانتين شكلتا لجنة وزارية تحضيرية مكونة من ١١ عضوا كلفت بتنسيق الانشطة الخاصة بترتيبات المؤتمر . وتتكون هذه اللجنة من خمس دول عربية من بينها دولتان اسيويتان واثنتي دول افريقية من بينها واحدة تستضيف المؤتمر . وتتضمن وثيقة مجلس الوزراء رقم ٩٧٥ (د - ٣٣) معلومات اوسع حول هذه المسألة .

كما ان الادارة ضاعفت من جهودها لتدعيم تعاونها مع المنظمات الدولية وغير الحكومية مع ايتلا اهتمامها بالعمل والسنان والمسائل المتعلقة بها . ويتضمن الاشارة في هذا المجال الى التعاون المنسق بين الادارة ومنظمة العمل الدولية واجهزتها الفرعية .

ولما كانت شعبية العمل والسنان والاهتمام بنفس المسائل التي تهتم بها منظمة العمل الدولية فقد قامت المنصمتان بتنظيم عدة اجتماعات

لتنسيق برامجها وتحديد المجالات التي تتعاون فيها . وقد ناقشت
في هذا التقرير المجالات التالية .

- (أ) تحسين ظروف المعيشة والعمل
 - (ب) البرنامج الدولي لتحسين ظروف العمل
 - (ج) ادارة العمل
 - (د) الامن الاجتماعي
 - (هـ) التدريب المهني والفني
 - (و) تثقيف العمال
 - (ز) الصالة وبرنامج التدريب من اجل افريقيا
 - (ح) اجتماع انشاء منظمة افريقية لاصحاب الاعمال
 - (ط) دور النقابات في ميدان التنمية
 - (ي) عمل المرأة والمعوقين من الشباب على سبيل المثال لا الحصر .
- وقد تكون المناقشات التي بدأت في العام الماضي في إطار برنامج مشترك بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة العمل الدولية على وشك الانتهاء . وكان برنامج منظمة العمل الدولية الخاص بالعمد والسكان قد قرر بعد المساعدات المالية المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة في ميدان السكان تعيين خبراء في مجال العمل والسكان لحساب منظمة الوحدة الافريقية لفترة عامين . وفي هذا الصدد تم تعيين اختصاصي في علم السكان وآخر في علم الاقتصاد وثالث في علم الاجتماع في شعبة العمل والعمالة للاهتمام اساسا .
- ب- يجمع المعلومات والبيانات واجراء دراسات نوعية عن النتائج الاجتماعية والسياسية لهجرة الأيدي العاملة بين الدول الافريقية .
- دراسة السياسات في مجال العمل ودراسة الهجرة (ما بين الاقاليم) في افريقيا .

— دراسة السياسات الاقليمية الفرعية في مجال العمل والسكان .
 وستنشأ لجنة تنسيق مشتركة من مندوبة الوحدة الافريقية ومنظمة
 العمل الدولية لمناقشة برامج العمل والحرف علي تنفيذها وتقديم تقرير
 عنها كل ٦ شهور . وتتكون هذه اللجنة من —

- (أ) مدير الادارة الاقتصادية والاجتماعية (رئيسا)
 (ب) مدير المكتب الاقليمي لمنظمة العمل الدولية
 (ج) رئيس جمعية العمل والسكان في منامة العمل الدولية .
 (د) المستشار في مجال البحوث والسياسات السكانية (سكرتيرا)

ووافقت منامة العمل الدولية في جنيف على هذا المشروع وعرضته
 على صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية لتمويله من ميزانيته ١٩٨٠
 ولا يبقى سوى موافقة الاجهزة العليا لمنامة الوحدة الافريقية لاتخاذ
 القرار .

فاذا لم يجتمع مجلس الوزراء مانعاً يخوض الامين العام حق اتخاذ
 الترتيبات المناسبة بين المجلس الاقليمي لمنظمة العمل الدولية والامانة
 العامة حتى يبدأ تنفيذ المشروع عند الحصول على المساعدة المطلوبة .

وتالياً لقرار مجلس الوزراء رقم ٣٥٣ (د) الذي يدعو
 منامة الوحدة الافريقية ومنظمة الوحدة النيابية الافريقية ومنامة العمل
 الدولية الي اعداد برنامج عمل مشترك في مجال العمل والسكان
 والمسائل الاجتماعية المتعلقة بذلك قامت السعوية باجراء مشاورات بين
 المنظمات الثلاث خلال الدورة اليمانية الثانية والثلاثين لمجلس الوزراء
 التي عقدت في نيروبي بكنيا . وبعد البحث تم اعداد مشروع برنامج
 العمل الثلاثة في مشروع عمل واحد وشكل بنداً على جدول اعمال
 الدورة الرابعة للجنة العمل .

(ب) الشؤون الاجتماعية

واهتمت الإدارة في مجال الشؤون الاجتماعية خلال الفترة قيد البحث بالموضوعات التالية:

(٤) بحثة مشتركة من منظمة الوحدة الأفريقية والجنة الاقتصادية

لأفريقيا في دارالسلام بالجمهورية العربية الليبية لإنشاء مركز

أفريقي للبحوث التطبيقية والتدريب في مجال التنمية الاجتماعية

تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الثاني لوزراء الشؤون الاجتماعية

الافارقة الذي عقد في الاسكندرية بجمهورية مصر العربية عام ١٩٧٧

قد وافق على القرار رقم ٢ (ب ٢) حول انشاء مركز للبحوث التطبيقية

والتدريب في مجال التنمية الاجتماعية، وقرر مجلس وزراء منظمة

الوحدة الافريقية في دورته العادية الحادية والثلاثين (١) قرار مجلس

الوزراء رقم ٦١٨ (ب ١) ان يكون المركز في طرابلس، وتم

التصديق على هذه القرارات في الدورة العادية الخامسة عشر لروءساء

الدول والحكومات التي عقدت في الخرطوم بالسودان في شهر يوليو ١٩٧٨

وتأنيقا لهذه القرارات وضعت الحكومة الليبية البنية الأساسية

للارزة لهذا المركز وابلت الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية من

جانينها ٠٠٠٠٠ دولار امريكى من ميزانيته ١٩٧٩/١٩٧٨ اشتماما

منها في نفقات تشغيل المركز وذلك خلال السنة الاولى من انشائه.

بناءً على ما سبق قامت الامانة العامة وامانة الليرة الاقتصادية لاfrيقيا بتشكيل بعثة مشتركة لزيارة طرابلس في الفترة من ٣ - ١٦ مارس ١٩٧٩ لتقدير مدى التقدم الذي احرز والمصاعب التي يواجهها انشاء هذا المركز. وبعد المحادثات التي اجرتها مع مختلف الوكالات والسلطات والافراد في طرابلس وادراكها للموقف والاحتياجات المحلية في ليبيا اوصت البعثة بالآتي :

- أولاً أن تعالِب السلطات المختصة الى ممثل برنامج الامم المتحدة للتنمية فـسـ طرابلس أن يفتح حساباً خاصاً بالمركز في البنك المركزي الليبي حتى تستطيع الحكومة الليبية أن تودع المبالغ التيح للمركز أن يبدأ في العمل. ان أن فتح الحساب في طرابلس يعتبر ذا أهمية حيوية بالنسبة لتأوير المركز فيما بعد. كما أن مساهمات أخرى تُقدّر مبلغاً ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي من منظمة الوحدة الأفريقية ستودع فيس هذا الحساب.
- ثانياً يتعين ارسال وفد مكون من شخصين - احدهما من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاخر من منظمة الوحدة الأفريقية - الى طرابلس في بداية شهر ابريل ١٩٧٩ لانشاء المركز. ويتعين أن يكون احدهما بصفته مديراً للمشروع وعضو المفوض فون العادة حتى يستطيع تمثيل الوكالة التنفيذية والمركز لدى الحكومة الليبية الى أن يتم تعيين مدير تنفيذي للمركز.
- وفي النهاية طالبت البعثة بتطبيق التوصيات سالفة الذكر في أقرب وقت حتى يتم تحويل الاموال الخاصة بالمركز اعام ١٩٧٩ - وأهم من ذلك - حتى حتى تؤكد الحكومة الليبية منها المباني لسكنى الطلبة والموظفين وأن تكون هذه المباني معدة لشغلها.

وردا على هذه التوصيات بعث الأمين العام برسالة الى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا يؤيد فيها تقرير البعثة وأبدى استعداده لتحويل ١٠٠٠٠٠ دولار امريكي لحساب المركز فور فتح هذا الحساب في طرابلس وقامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بدورها بإبلاغ هذا القرار لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في طرابلس ولكن بحق كتابة هذا التقرير لم يصل أي رد ونأمل في ذلك في أن يتلقى برنامج الأمم المتحدة للتنمية رداً وأن يبدأ المشروع دون تأخير.

ويرجى من الدول الأعضاء التوقيع على الاتفاق الخاص بإنشاء المركز اظهاراً لرفقتهم. ومساندتهم السياسية. ووقعت حتى الآن ثلاث عشرة دولة فقط على هذا الاتفاق هي: بوروندي والكاميرون ومصر وفانا وكينيا وليبيا ومالي والمغرب والنيجير والسنگال وسيراليون والسودان وزائير.

ب) بعثة مشتركة من مندوبة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا

لدراسة الترتيبات الخاصة بالمؤتمر الثالث القادم لوزراء الشؤون

الاجتماعية الافارقة :

من الجدير بالإشارة أيضا الى أن جمهورية توجو اقترحت خلال المؤتمر الثاني لوزراء الشؤون الاجتماعية الافارقة الذي عقد في شهر يناير عام ١٩٧٧ م استضافة الاجتماع الثالث في عاصمتها لومي. وقامت بعثة مشتركة من مندوبة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا بزيارة لومي في الفترة من ١٢ الى ١٧ فبراير ١٩٧٩ لكي تبحث مع سلطات الدولة المضيئة تاريخ عقد مؤتمر

وزراء الشؤون الاجتماعية الثالث في لوس وايضا الاجراءات والترتيبات الخاصة به .
 واتفق أن تُعقد الدورة خلال الفترة من أول إلى ١٦ أكتوبر ١٩٧٩ .
 (ج) العام الدولي للطفولة :

واتفق مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثانية والثلاثين التي عقدت في نيروبي بكينيا في قراره رقم ٧١٤ (د - ٣٢) اعترافاً
 المرأة في عملية التنمية وطالب من منظمة الوحدة الافريقية اعداد اعلان المنظمة
 بمناسبة العام الدولي للطفولة في افريقيا لعام ١٩٧٩ . واتخذت الامانة
 العامة اثر هذا القرار الاجراءات المناسبة لنشر البيانات التي حصلت عليها من
 الدول الأعضاء . وفي هذا الصدد ارسلت الامانة العامة المذكرة رقم
 ES/ SW/ 29/ 96. 79 يوم ٨ فبراير ١٩٧٩ الى الدول الاعضاء
 تطلب فيها معلومات عن مختلف الجوانب الخاصة بحقوق الاطفال ورعايتهم ولكن
 حتى كتابة هذا التقرير وصل عدد قليل من الردود الى الامانة العامة .

وقد نجحت الامانة العامة بالرغم من ذلك في الحصول على بيانات كافية
 من هيئات الامم المتحدة في اديس ابابا وهي : اليونسيف واليونسكو واللجنة
 الاقتصادية لافريقيا ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية . وتشكل هذه
 البيانات مع بيانات الامانة العامة وثيقة مجلس الوزراء رقم ٩٨٢ (د - ٣٣)
 التي عرضت للبحث وللحصول على موافقة المجلس .

بالامانة الى ذلك قامت الامانة العامة بالاتصال بالمعهد الدولي للدراسات
 الاجتماعية بافي جنيف لبحث ما يمكن اجراؤه فيما يتعلق بحماية حقوق الطفل في

أفريقيا ورعايته • وكانت النتائج مشجعة حيث أن الهيئتين اتفقتا على تنظيم ندوة عن " عالم العمل ورعاية الطفل " ويحتمل أن تعقد هذه الندوة في أيدجان في الفترة من ١٠ إلى ١٢ ديسمبر ١٩٧٩ • لذلك توجه نداء إلى جميع الدول الأعضاء لكي ترسل مندوبيها الكفاء في هذا المجال وذلك لتحقيق نجاح الندوة •

د (ندوة عن العام الدولي للطفل في مركز مؤتمر كينيا في نهرولي بكينيا

في الفترة من ١٩ - ٢٢ مارس ١٩٧٩ :

- قام المكتب الاقليمي لليونسيف في شرق أفريقيا بالتعاون مع الحكومة الكينية بتنظيم ندوة العام الدولي للطفل حول الخدمات الرئيسية والاهداف والاستراتيجيات والبرامج من أجل الاطفال في شرق أفريقيا • وكانت اهداف واغراض الندوة هي:
- أ (دراسة وتحديد حالة الاطفال في منطقة شرق أفريقيا •
- ب (تشجيع أنشطة اللجنة القومية للعام الدولي للطفولة وايضا تبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال •
- ج (التأثير على المسؤولين السياسيين وتشجيع التباحث بينهم وبين المخططين المكلفين بشؤون القطاع الاجتماعي (الصحة والتعليم والتغذية الخ ••) وايضا اعضاء لجنة العام الدولي للطفولة فيما يتعلق بدمج البرامج لصالح الاطفال في الخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية •
- د (دراسة اجاهات التخطيط واعداد برامج وتخصيص الموارد (البشرية والمالية) في البرامج الكبيرة لصالح الاطفال •

(د) اعطاء التوجيهات للمنظمات الحكومية لاعداد وتطوير السياسات والبرامج القومية ذات الفاعلية فيما يتعلق بالخدمات الرئيسية ومشاركة السكان .

وقد تناولت اعمال الندوة الاتجاهات العامة والاساليب التي يتعين اتباعها للتخفيف من الصواعق التي تحول دون تحسين حالة الطفل الافريقي . وفي هذا الصدد نوقشت بعض الموضوعات مثل : الخدمات الرئيسية للأطفال ومشاركة المجتمع والرعاية والايدي العاملة والتدريب ، الحصول على البيانات وتحليلها - والموارد والمواسلات الخ

واهتمت القارة في مجموعها بمشكلة التنمية والتخطيط في افريقيا . ونوقشت مسألة ما اذا كان من الممكن فصل التخطيط لصالح الطفل عن التخطيط القومي الشامل . واولت غالبية الدول الافريقية اهتمامها لموضوعات هامة بالنسبة لرعاية الطفل . وروى أنه من المستحيل الفصل بين التخطيطين وأن على الوكالات التي تهتم برعاية الطفل أن تشجع حكوماتها على منح الاهتمام المطلوب لهذه المسألة الهامة وهي رعاية الطفل .

(هـ) الاجتماع الاول للجنة التنسيق الاقليمي الافريقية الخاصة

بإشراك المرأة في عملية التنمية :

وشاركت ايضا الادارة الاقتصادية والاجتماعية في الاجتماع سالف الذكر الذي

عقد في الرباط بالمغرب من ١٤ - ١٨ مارس ١٩٧٩ . وعقد الاجتماع

الأول للجنة التنسيق الإقليمية الأفريقية من أجل إشراك المرأة في عملية التنمية تحت إشراف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة عن طريق المركز الأفريقي للتدريب والبحوث من أجل المرأة بالتعاون مع حكومة المملكة المغربية وعقد الاجتماع طبقاً لتوصيات المؤتمر الإقليمي لتبیین خطط العمل القومية والإقليمية والعالمية من أجل إشراك المرأة في عملية التنمية في نواكشوت بموريتانيا في الفترة من ٢٧ نوفمبر إلى ٢ أكتوبر ١٩٧٧ وكان من بين توصيات المؤتمر الإقليمي إنشاء لجنة أفريقية للتنسيق الإقليمي لتسهيل إشراك المرأة في عملية التنمية يسبقها إنشاء لجان إقليمية فرعية تكلف بتبیین خطط العمل من أجل إشراك المرأة في عملية التنمية في إطار المراكز متعددة الجنسية لبرمجة وتنفيذ المشروعات القائمة في لوساوا وياوندى وجيزنسى ونيامى وطنجة.

وظبقاً لهذه التوصيات ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إنشاء لجان إقليمية فرعية في لوساوا (يونيو ١٩٧٨) للمنطقة الفرعية في أفريقيا الجنوبية وشرق أفريقيا وياوندى (يوليو ١٩٧٨) والمنطقة الفرعية لوسط أفريقيا في نيامى (نوفمبر / ديسمبر ١٩٧٨) والمنطقة الفرعية لشرق أفريقيا في جيزنسى (يناير ١٩٧٩) والمنطقة الفرعية لمجموعة دون البحيرات الكبرى

ولم تنشأ بعد اللجنة الخاصة بالمننقة الفرعية لشمال اسرخيا .
 ومع ذلك فان لجنة العاطلين في المراكز المتمدد الجنسية ببرمجة
 وتنفيذ المشروعات في طنجة قد وافقت على انشاء هذه اللجنة
 خلال الاجتماع الذي عقد في طنجة عام ١٩٧٨ .
 وشاركت الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية عن طريق
 الادارة الاقتصادية والاجتماعية في جميع هذه الانشطة .
الانشطة في مجال التعاون الفني فيما بين

الدول الافريقية والمساعدة .-

١- تطبيق قرارات الدورة العادية السابقة لمجلس الوزراء .-

يتعلق احد قرارات هذه الدورة بالنتائج التي استتربت
 على مؤتمر الامم المتحدة للتعاون الفني للدول النامية . وفي الواقع
 بعد مناقشة وثيقة مجلس الوزراء رقم ١٥٤ (د ٢٢) التي تشير
 الى المؤتمر ومخطة العمل في بونيس ايرس حدد مجلس وزراء
 منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثانية والثين بحسب
 مهام الامانة العامة والدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية .
 وقد علينا لهذا الشئب الى الدول الاعضاء .-

١- اجراء دراسة معمقة لخطة عمل بونيس ايرس لتحقيقين تلبين
 جيد سواء بالنسبة للخطة القومية او الاقليمية .

٢- اتخاذ جميع الترتيبات للأشترك بفاعلية في جميع اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون الفني للدول النامية المقرر عقدها في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية والاجتماعات القطاعية التي تنعقد فيها الولايات المتخصصة للأمم المتحدة.

وقد التزمت الامانة العامة باجراء دراسة معمقة حول تدعيم التعاون بين الدول الافريقية والدول النامية الاخرى تقوم اساسا على ابراز عدد من الاهداف والبرامج المتماشية في كل قطاع وذلك من خلال النضور الاساسية الموجودة. ولهذا الغرض طلبت الامانة العامة معاونة اللجنة الاقتصادية لافريقيا. وترسل الوثيقة فور اعدادها الى الدول الاعضاء في مهمة الوحدة الافريقية لبحثها على الدورة الحادية الرابعة والثلاثين لمجلس الوزراء في العام القادم.

ويتعلن القرار الاخر بانشاء مؤتمر للمنظمات فيما بين الحكومات الافريقية. وهي تلي تحريرها وثيقة مجلس الوزراء ١٩٥٣ (د - ١٣٣) عن اساس " بيان المنظمات" فيما بين الحكومات للتعاون في افريقيا" وقد وضعت الامانة العامة قائمة بالهيئات المعنية وعرضت عليها مشروع لوائح المؤتمر، وبلاغة توضيحية وطلبت اليها تقديم ملاحظاتها قبل الاجتماع التأسسي المقرر عقده في اريس ايبا في شهر اكتوبر القادم.

ويتعلق القرار الثالث لمجلس الوزراء الأخير بالتعاون بين منظمة الوحدة افريقية والمعهد الافريقي للتنمية (تقرير مجلس الوزراء رقم ٩٥٥ (د-٣٢) وأوضح المجلس انه من المناسب اقامة علاقات مستمرة مع هذا المعهد ليؤيد عقد اجتماع مع المعهد الافريقي للتنمية ولجنة البحوث العالمية والفنية لوضع مشروع اتفاق علي ان يؤخذ في الاعتبار الملاحظات التي ابدت خلال المناقشات ولاعداد برنامج مشترك للانشطة مع تعاضد الزدواج العمل.

وبالتالي عرضت الامانة العامة تنفيذ النتائج على المعهد

الافريقي للتنمية وايضا قرار مجلس الوزراء رقم ٧١٢ (د-٣٢) حول المنظمات الافريقية غير الحكومية.

ب/ اعمال اخرى للتعاون -

حلقة دراسية حول " تنظيم وادارة المجمعات الزراعية "

افاد هذا العمل الاون للتدريب في اطار التعاون

الافريقي من تمويل برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومن الاطار

التربوي للمعهد الدولي للدراسات الاجتماعية (مكتب العمل

الدولي) ومن المركز الافريقي للتدريب التعاوني. وهذا التدريب

يستهدف اساسا الدوائر الافريقية.

١- القادمة من الدول الافريقية المستقلة حديثا (انجولا والرأس

الاخضر وموزمبيق وقينيا بيساو وساوتومي وبرتسيب وسيسل

وجزر القمر وجيبوتي).

ب/ والتي يتوفر فيها الاتى .-

- ٤ سنوات دراسة فى المرحلة الثانوية يعطى الى ذلك سنتان او ثلاث سنوات خيرة فى مجال التعاونيات الزراعية .
- وانا لم يفتقر هذا الشرط يقبل الطلبة الذين اتموا دراستهم الثانوية .
والذين سيعملون فى التعاونيات الزراعية .
- وقد اشترك بالفعل فى هذه الحلقة من انجولا والرأس الاخضر وجزر القمر وجيبوتى وانضمت اليها بنين وتوجو والنيجر ورواندا . وهكذا واصل عشرون من الطلبة تدريبهم فى المراكز الاقليمية للتدريب التعاونى فى كوتونو فى الفترة من ٢٢ ابريل الى ٢٣ يونيو ١٩٧٩ . وكان التعليم باللغتين الفرنسية والبرتغالية ويتضمن جانبين .-
- محاضرات ودراسات عملية بالمرکز .
- دراسات عملية وزيارات للتعاونيات فى بنين وتوجو .
- ويركز البرنامج على الجوانب الاجتماعية لتنظيم التعاونيات الزراعية والانتاج والتسويق .
- وتجدر الاشارة فى اطار البرنامج الاقليمي للتعاون الفنى الى .-
- ١- انه تم وضع مهندسين نقل ملقى تحت تصرف حكومة الرأس الاخضر . هذا التعاون بين

دولتين عسرين في منظمة الوحدة الأفريقية قد افاد من تعاون
الامانة العامة ومساعدات برنامج الامم المتحدة للتنمية.

ب/ انه تم اعداد برنامج للتدريب قصير ومتوسط وطويل المدى
لموظفي منظمة الوحدة الأفريقية. وهذه المبادرة الاولى اتاحت

التغلب على احد اوجه العجز في جهازنا. وقد تمت الامانة

العامة بمساعدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا من تطبيق هذه

المبادرة خلال شهرين.

الانشطة في مجال التعاون الافريقي العربي :

منذ الدورة الثانية والثلاثين لمجلس الوزراء في نيروبي تميزت انشطة الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية في مجال التعاون الافريقي العربي بالجهود الدائمة من اجل تنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة الحادية والثلاثين لمجلس الوزراء في الخرطوم وكذلك تنفيذ المقررات والتوصيات الصادرة عن الدورة الحادية الرابعة للجنة الدائمة في الكويت في ديسمبر ١٩٧٨ .

ويذكر احد احكام قرار مجلس الوزراء رقم ٦٦٨ (د - ٣١) الصادر في الخرطوم بشأن التعاون الافريقي العربي على تكليف الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بان يبحث بالتعاون مع الامين العام لجامعة الدول العربية التدابير العملية والمالية المزمعة بعقد اجتماع مشترك لوزراء الاعلام الافريقيين والمغرب واجتماع مشترك لوزراء العمل الافريقيين والمغرب . وقد اُدخِلت بندان في هذا الشأن ايضا في جدول اعمال الدورة الرابعة للجنة الدائمة في الكويت في ديسمبر ١٩٧٨ وخولت اللجنة قبل اختتام اعمالها الامينين العامين للمنظمات القيام ببحث الوسائل العملية لعقد المؤتمرين المشتركين المشار اليهما . وفيما يتعلق بتنظيم اجتماع مشترك لوزراء الاعلام الافريقيين والمغرب قدمت الامانة العامة لمؤتمر الوحدة الافريقية تقريرا شامحا الى الدورة الحادية الثانية لمجلس وزراء الاعلام المنعقدة في اديس ابابا خلال الفترة من ٤ - ٩ ابريل ١٩٧٦ بشأن التقدم الذي احرزته الانشطة المشتركة للامنين في مجال الاعلام .

وقد أصدر مجلس وزراء الإقليم قبل اختتام أعماله القرار رقم CIM/Res. 2 (II)

الذي يخون من بين جملة أمور - الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية

الاتصال مباشرة بالأمين العام للجامعة الدول العربية ليخبره بالتشاور مع

حكومة تونس - تاريخ الدورة العادية الأولى للمؤتمر المشترك لوزراء الإقليم

الأفريقيين والحرب •

وفيما يتعلق بالاعداد للمؤتمر المشترك لوزراء الصيغ الأفريقيين والحرب

أعطت الامانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية الدورة الرابعة للجنة العمل

التابعة للمنظمة والمنعقدة في مديشوا (الزوايل) خلال الفترة من ١٦ - ٢٩

أبريل ١٩٧٩ علما بالانشطة التي شاركت فيها المنتمتان في هذا المجال

وقد اجتمع تحضيرى في مقر منظمة الوحدة الأفريقية في اديس ابابا

من ٢ - ٥ ابريل ١٩٧٩ اشترك فيه ممثلوا منظمة العمل العربية والامانة

العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية وكان الهدف الاساسي للاجتماع هو بحث واطراح

المسائل والتدابير الادارية والفنية والمالية المتعلقة بتنظيم الاجتماع المشترك

لوزراء الصيغ الأفريقيين والحرب •

وقد قرر اللانبان عقد هذا الاجتماع خلال شهر ابريل ١٩٨٠ •

وعقب الدورة الرابعة للجنة الدائمة اتخذت الامانتان الاجراءات اللازمة

واجرتا المشاورات الضرورية لتحديد تاريخ الدورة الخامسة للجنة الدائمة

والدورة الأولى للمؤتمر الوزاري الأفريقي الحرب •

واستمرت الات بعذرة مندامة بين الامانتين وحكومة الدولة المضيف

وهي ليبيا بشأن الترتيبات العملية لعقد المؤتمر •

إلا أن الاتصالات بين الامنتين تمشرت نتيجة لتطورات الموقف في الدول الاعضاء في الغامضة المصرية في اواخر شهر مارس ١٩٧٩ . وقد ادى هذا الوضع الى الاضطرار بالجهود المبذولة من أجل التمهيد بين الامنتين كما اصاب بالشلل الاجراءات العادية التي تتخذونها لاعداد الوثائق بصورة مشتركة وأخل بالمشاورات التي يجريانها عادة بشأن جميع المسائل ذات الاهمية المشتركة .

اما في مجال التعاون الاقتصادي والمالي فقد تحققت نتائج ايجابية كما يتضح من الاجراءات التي قدمها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا في تقريره السنوي لعام ١٩٧٨ .

على سبيل المثال نذكر فيما يلي بعض الارقام الواردة في التقرير :

مليين الدولارات

(أ)	التزامات المصرف تجاه الدول الافريقية	
٧٢,٨٧	حتى ٢١ ديسمبر ١٩٧٨	
(ب)	المساعدات المالية المقدمة من المصرف الى اشد البلدان تأثر بالكوارث الطبيعية	١٥٢,٩٩١
(ج)	المساعدات المالية المقدمة من المصرف الى اشد البلدان الافريقية	
٢١٥,١٦٦	(حتى ٢١ ديسمبر ١٩٧٩)	
	وقد تلقت بلدان الساحل وهي :	

	جزر الزاس الاخضر وجامبيا وفولتا العليا
١١٩ر٠٩٨	ومالي والنيجر والسنغال وتشاد مبلغا وقدره
	اجمالي التزامات القروض والمساعدات العربية
	المقدمة خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٨
١٤٤٨٠٦٦	١- لاشد البلدان الافريقيه ثائرا
٣٤٣ر١٧٨	على شكل مساعدات تيسيرييه
٨٨٣ر٢٥٣	٢- لاقبل البلدان الافريقيه نموا
٢٢٢ر٣٥٥	على شكل مساعدات تيسيرييه
٧٣٣ر٥٥٤	ومساعدات غير تيسيرييه
٦٤٧ر٢٩٢	٣- لبلدان الساحل (اجمالي)
٨٢ر٢٦٢	ويشمل هذا الاجمالي
	مساعدات تيسيرييه
	مساعدات غير تيسيرييه

الجزء الرابع

انشطة المنظمة في مجالات التعليم والعلم

والثقافة والشؤون الاجتماعيه

الجزء الرابع

الأنشطة المنبذولة في مجالات التعليم والتعليم
والثقافة والشؤون الاجتماعية

تركزت الأنشطة الرئيسية لإدارة الشؤون التعليمية والعلمية
والثقافية والاجتماعية على تنفيذ القرارات بصفة أساسية.
الفصل الأول: التعليم والثقافة

بالنظر إلى عدم توافقه الاجوبه على الاستبيان الموجه
إلى الدول الاعضاء لم تستأنج الاداره الثقافيه والتعليميه
ان تصاد اجتماعات للخبراء تنفيذ للقرارين الأول رقم ٣٦٩
الصادر عن مجلس الوزراء (د-٢٣) بشأن مواصلة تعليم
الذبارء والثاني رقم ٥٧٤ الصادر عن مجلس الوزراء
(د-٢٦) بشأن التجديدات التي ادخلت على اصلاح
المنهج في المدارس الابتدائية والمدارس الثانويه في افريقيا.
وقامت الاداره مره اخرى بإرسال مذكرات شفويه
إلى الدول الاعضاء التي لم تجب على هذه الاستبيانات ،
وعلي هذا فانها تقترح عقد اجتماعات للخبراء لبحث هذه
المسائل الهامة اعتبارا من سبتمبر ١٩٧٩ .

وتحقيقا لهذه الغاية فان الامانة تود ان تلح على الدول الاعضاء التي لم تجيب على الاستبيان ان تتفضل بالاجابة عليه في اقرب وقت مناسب لها .

الفصل الثاني - الصحة والتغذية

في خلال الفترة قيد النظر قامت ادارة الصحة والتغذية بانشطتها المعتادة في نطاق اهداف الصحة العامة في افريقيا وذلك بتميزيز تعاونها مع منظمه الصحة العالمية وضح مكنتها الاقليمي في افريقيا .

وتجرى الاستمدادات على قدم وساق للندوة المزمع عقدها لبحث موضوع التهاب الغده الدرقيه في افريقيا . وقد اجرت مؤسسات البحث في الدول الاعضاء

التي كانت أولها تناول هذا المرض ، ولكن من المؤسف
 أن الاستبيان على الاستبيان في هذا الشأن
 لم يتمكن من تأنيه .

المشاركة في المؤتمرات التقنية

في نطاق عام النطاق الدولي اشتركت مدير قسم الصحة
 في الندوة التي عقدها الخبراء الأفريقيون والخبراء العرب
 في القاهرة في نهاية الأبطال والمراهقين والتي انعقدت
 في القاهرة (العرب) في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ مارس
 تحت رعاية صاحبه السمو الملكي الأميره لالا أمينه .
 واشتركت في الندوة حوالي ١٢٥ مندوبا معاصرين
 من الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة
 الدول العربية .

واشتمل جدول الأعمال أساسا على المشكلات المحيية برعاية
 الأطفال والمراهقين ، وتركزت المناقشات حول تدابير وقاية
 الأطفال والمراهقين من الظلم والاستغلال والاعتداء الجنسي
 على البنات ومن المرض والجوع والجهل . وأولت الندوة قدرا
 كبيرا من الاهتمام إلى المعوقين جسمانيا والمتخلفين عقليا بين
 الأطفال وحمايا الفصل العنصرى الذين شردتهم
 العرب أو الذين يعيشون في المخيمات الفلسطينية .

واضحت القرارات الواردة عن الندوة بما يلي

(أ) بحثة لتسعى حقائق توفدها الأمانة العامة ومنظمة الصحة العالمية في أفريقيا وعلاوة على ذلك الدول العربية لتقصي مخاطر الأطفال الذين وقعوا ضحايا للصنوبرية والنقص الحصري والصهيونية والحروب ، والتدابير المقترحة لمساعدة أطفال اللاجئين على العودة إلى بلدانهم الأصلية .

(ب) إنشاء صندوق أفرو عربي لرعاية الأطفال والشباب .

(ج) إنشاء بنك مشروعات تابع للاتحاد الدولي لحماية الأطفال .

كذلك اشترك قسم الصحة في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية التي انعقدت في جنيف في الفترة من ٧ إلى ٢١ مايو ١٩٧٩ ، وسوف يقدّم تقرير في نهاية الدورة الحالية عن المداورات التي جرت في تلك الدورة .

واشترك قسم الصحة في مؤتمر الإعداد لمناخعة مرض البرص في أفريقيا الذي انعقد في اديس ابابا في الفترة من ١٤ إلى ١٩ مايو ١٩٧٩ تحت إشراف المركز الأفريقي للتأهيل والتدريب على مناخعة البرص والذي اشترك فيه أعضاء من جميع بلدان المنطقة من حيث البرص في داكار . ومنظمة الصحة العالمية كما اشترك فيه مسؤولون من وزارة الصحة في عدد من الدول الأفريقية ، وقد أصدر المؤتمر توصيات تركز على أن هناك حاجة إلى .

(د) إطلاق الإعداد لمناخعة البرص في جميع البراص المدرسية في سائر مراكز إعداد الموهوبين والطيبين وشبهه بالبين في أفريقيا .

(هـ) تطوير هذا لإعداد للمسؤوليات التنفيذية المأهولة من الموهوبين الذين يجري تدريبهم على هذا الصطل .

(و) التنسيق بين حملات مناخعة البرص وحملات مناخعة السل .

د) تبادل المعلومات والأفكار فيما بين الخبراء العاملين في مختلف مراكز
البحر وفيما بين التسلطات الصحية في أفريقيا .

ولابد من المساعدة من مندممة الصحة العالمية ومن كل المنظمات
المعنية لتنفيذ هذه التوصيات .

المشاركة في الاجتماع السنوي الثلاثين لاتحاد

كليات الطب في أفريقيا .

انعقد هذا الاجتماع في اديس ابابا في الفترة من ٢٣ الى ٢٧
ابريل ١٩٦٧ بحضور ممثلين من عدد من كليات الطب والبيطرة الافريقية
التي تدرس فيها العلوم باللغة الانجليزية ،ومن ثليه اطيبي داراار وبجامعة
انجولا .

ونانت الموضوعات التي دارا حولها المناقشات في السنة الحالية هي

(١) دور الابحاث الالبية الحيوية في توفير الخدمات الصحية في افريقيا

ومدى كفاية هذا الدور .

(٢) القيمة المحتملة للحقاقير العلاجية والعمرق التقليدية في مجال

الاسعاف الالوى في افريقيا .

واعدر المشركون عددا من التوصيات ويهدف تشجيع البحوث الالبية

الحيوية في الجامعات الافريقية وتكليف هذه التوصيات مع الالروف المحلية

ويهدف اجراء البحوث الالناديمية والعمالية في الحقاقير التقليدية الافريقية

للعمل على ابراز الجوانب العمالية فيها وتطبيقها في مجال الاسعاف

الالوى .

القيادة الطبية لمنظمة الوحدة الأفريقية

يبلغ عدد المرضى الذين عولجوا في العيادة الطبية لمنظمة الوحدة الأفريقية ٦٦٨ مريضاً في المدة من فبراير إلى مايو ١٩٧٦ .

كما أنه تم إيصال اثنين من المرضى إلى الخارج كانت حالتهم خطيرة تحتاج علاجاً خاصاً .

وقد زودت العيادة مؤخراً بالمجهزة الطبية ونجهاز كهربائي لرسم القلب .

الفصل الثالث - البيئة والقربل والخوارث الطبيعية

أعد قسم البيئة تقريرين للدورة الحادية السادسة للجنة المختصة بالقربل والخوارث الطبيعية الأخرى المقرر انعقادها في تونس في المدة من ٢١ إلى ٢٦ مايو ١٩٧٦ ، وأبرز أحد التقريرين الموقف الناتج من القربل والخوارث الطبيعية الأخرى في البلدان الأعضاء المتضررة كما أبرز احتياجات هذه البلدان . أما التقرير الآخر فقد كان وثيقة أساسية عن برنامج عمل منظمة الوحدة الأفريقية لتوقيه من الخوارث الطبيعية بالمحافظة المتدهور في أفريقيا .

وسوف تقوم اللجنة المختصة التي ستناقش الوثيقتين بتقديم توصياتها إلى الدورة الحادية الثالثة والثلاثين لمجلس الوزراء التي سيعمر في طرابلس بشأن التقريران .

الاستمرار في اجتنان مجلس إدارة برنامج الأمم

المتحدة للبيئة .

استمر رئيس قسم القربل والخوارث الطبيعية الأخرى في دورة الانعقاد السابعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي انعقدت في جنيف في المدة من ١١ إلى ١٦ مايو ١٩٦٦ .

واشترى في الدورة خمسون دولة عضوا في صناديق الإدارة من بينها عسرو دول افريقية هي الجزائر وبنين وغانا كينيا وليبيا ومالوي والسنگال وتونس وتوغانيا وزائير ، كما اشتركت فيها خمسة وعشرون دولة من غير الاعضاء من بينها سبع دول افريقية هي بنين الكونغو ومصر والبنجاب ونيجيريا ورواندا والكامرون ، واشتركت فيها أيضا عشر منظمات دولية تابعة لمنظمة الامم المتحدة وخمسة منظمات دولية من بينها منظمة الوحدة الافريقية وثلاث من شركات التحرير هي منظمة التحرير الفلسطينية وزانو والمؤتمر الافريقي الرابع في ازانيا .

وتضمن جدول الاعمال مناقشة تقرير المدير التنفيذي وحالة البيئة والتنسيق فيما بين المؤسسات في مجال برنامج البيئة المتوسط الاجل وصندوق البيئة .

نشأة الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية في الدورة

اشتركت الامانة في المناقشات في كل من المجلس العام وفي اللجنة "أ" حيث نوقشت المسائل المتعلقة بالبرنامج . وقدمت الامانة في اللجنة "أ" بالذات تقريرا شفويا الي المجلس عن التدابير التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية للمشاركة على نطاق واسع في الامانة العالمية المشتملة بالبيئة والمشاركة بوجه خاص بتنفيذ خطة العمل لمكافحة التلوث . كما اجازت المجلس طما بالاجراءات التي اتخذتها المنظمة في سبيل اعتماد خريانة هيدروجينولوجيه لقارة افريقيا ، وتحقيقا لهذا التمرن تأسست المنظمة برنامج الامم المتحدة ان يقدم اليها المساعدة المالية والتقنية .

وفي هذا الشأن يجدر ان نذكر ان المجلس اعتمد قرارا مقاما من المجموعة الافريقية بحول المدير التنفيذي تقديم الدعم المالي لهذا المشروع للمساعدة على تحقيقه . وبالامانة الي ذلك قامت الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية

بأندلس والمجدين بعزمها على التمسك في حملة مشتركة لكافة التصحر في افريقيا
قررتنا العقد اعتمد من سنة ١٩٨٥ الى سنة ١٩٩٥ واخيرا وطلب
البرية قامت الامانة العامة بالتنسيق أنشطة المجموعة الافريقية التي عقدت اجتماعاتها
اكثر من ست مرات في اجتماع دورية انعقاد المجلس وذلك بهدف الموازنة فيما بين
ازواجهما لان كل بند من البنود الهامة في جدول اعمال المجلس، ويجوز ان تذكر
بصفة خاصة القرار الذي صدر بشأن المشكلات البيئية للشعب الفلسطيني وقد جرى
تصويت بندا في الاسماء حول مبدأ مناقشة هذا القرار ثم حول اعتمادها وقد ووفق
عليه بأغلبية ٢٩ صوتاً ضد صوت واحد مع امتناع احد عشر عضواً من التصويت
وقد شملت المشكلات التي يفتقر اليها رابع مشكلة اثار الأنشطة العسكرية على البيئة
في التقرير الخاص بالبيئة المزمع عرضه على المدير التنفيذي للفترة الثانية المقرر عقدها
في سنة ١٩٨٥ وفي كلتا العاطين دخلت المجموعة الافريقية بأكملها بالتزمنة
بمبادئها بشأن منظمة الوحدة الافريقية والبرية والبرية في داخل مجموعة
٥٧٧ وقد وقعت بلدان اوروبا الشرقية والولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا
مرفقا هذا أيضا من هذه القرارات

وقد اقرت القرارات الالية المتعلقة بمنظمة الوحدة الافريقية :-

قرارات بشأن النظم الاقتصادية والمخاطر والاختلافات في المناطق الاستوائية
وقد بين خطة عمل مكافحة التصحر في المنطقة الافريقية والحساب الخاص الذي

يتألف من المساهمات الموضوعية لتمويل تنفيذ خطة عمل مكافحة التصحر
وتنفيذ خطة عمل مكافحة التصحر في منطقة الساحل والسهول، ومشروع قرار
بشأن موارد الـ افة .

الفصل الرابع : الموارد الطبيعية

في معرض إعداد التقارير المزمع عرضها على الدورة الثانية لمجلسة الاغذية
الوزارية الاغريقية التي كان من المقرر انعقادها في تونس في الـ ٢١ الـ
٢٦ مايو . تصهد قسم الموارد الطبيعية بتنفيذ القرارات الالية :-

— قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٥ (د - ١١) بشأن المؤتمر الاغريقي للحفاظ
على الموارد الطبيعية .

— قرار مجلس الوزراء رقم ٥٠٤ (د - ٢٨) بشأن الكفاية الانتاجية للفلاحين
المزارعين في اريقيا .

— قرار مجلس الوزراء رقم ٦٤٤ (د - ٢١) بشأن حياة البدو الرحل فسي
اقرشيا وقد ارسلت مذكرات شفوية لتذكير الى الدول الاعضاء التي لم تصان
بصد من ملاحظاتها على تنفيذ هذه القرارات بان تفصل بهذا في اقرب

وقت ممكن .

الجنة الخامسة

أنشطة المنظمة في مجال الشؤون السياسية
وتصفية الاستعمار

الجزء الخامس

انشطة المنظمة في مجال الشؤون السياسية

في خلال الفترة قيد النظر بذات الأمانة السياسية جهودا لتنفيذ القرارات
الصادرة عن مجلس الوزراء في دورته العادية الحادية والثلاثين المنعقدة في
الخرطوم (السودان) في يوليو ١٩٧٨ وكذلك القرارات الصادرة عن المجلس
في دورته العادية الثانية والثلاثين المنعقدة في نيروبي (كينيا) في فبراير
١٩٧٩ .

وتصديقا لهذه القرارات نظمت الإدارة السياسية في أديس ابابا المؤتمرات الهامة
من بينها الدورة العادية السادسة للجنة الدفاع بالمنظمة في أديس ابابا (اثيوبيا)
في المدة من ٢١ الى ٢٦ ابريل ١٩٧٩ ، ومؤتمر عموم افريقيا الذي انعقد في
اروشا (تنزانيا) في المدة من ٧ الى ١٧ يونيو ١٩٧٩ لبحث وضع اللاجئين
الافريقيين .

كذلك فان الإدارة السياسية تابعت عن كثب انتقالات السياسية في جنوب
القارة الافريقية وفي الشرق الأوسط .

زيمبابوي

في خلال الفترة قيد النظر اجرت ادارات الإدارة الداخلية في روديسيا
انتخابات زائفة على اساس الدستور الذي اقروه البيض . ونتيجة لهذه الانتخابات
الزائفة فان الاسقف موزورويوا بعد ان حصل على اقلية المقاعد المخصصة للسود
في البرلمان تم تعيينه كرئيسا للوزراء .

ان حزب المحافظين بالملك المتحدة بعد أن أود مزاقيد من الى الانتخابات
المزعومة التي أدت الى تشكيل الحكومة الجديدة أعلن منذ بداية تشكيل هذه الحكومة
أن انتخابات ابريل ١٩٧٩ في روديسيا كانت " حرة ونزيهة " وتماديا في هذا
الموقف الجديد الذي اتخذته حكومة المحافظين من مشكلة روديسيا أعلنت الحكومة
البريطانية في البرلمان في ١٨ مايو ١٩٧٩ أن الانتخابات التي جرت في روديسيا
في الشهر الماضي (أبريل) كانت نزيهة ، بمعنى أن عملية الانتخاب سارت سيرانزيها
وأنها كانت حرة الرأى عند مدن في الظروف الراهنة ، وان النتائج تدل على رغبات
أغلبية الناخبين في الهند . "

وفي هذا الصدد أوندت الحكومة البريطانية حتى الآن عددا من تيار المبعوثين
الى سالزبورى في محاولة من جانبها لإنشاء علاقة من نوع جديد مع روديسيا وكذلك
الى دول المواجهة لاستخراج عملها للسياسة الجديدة التي تنتهجها الحكومة
البريطانية .

كما قررت الحكومة البريطانية أيضا استنوى كبير الى سالزبورى " للبقاء هناك
أطول مدة ضرورية لاقامة وتدابير أوثق صلة ممتدة مع الأسقف موزورويو وزملائه ، وكذلك
لكن مثبت بتقاريره كلما دعت الضرورة الى وزير الخارجية وشؤون الكومنولث الذي يتنقل
أيضا بين لندن وسالزبورى .

وفي هذه الأثناء وفي أعقاب قرار التوجس الأمريكي بفتح الحقوبات عن روديسيا
قرر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن ينقد هذه التحركات وأن يبقى على الحقوبات

المشروعة على روديسيا حين ظهور أغلبية مقبولة تتولى ادارة دفة الامور في الاقليم ، ولكن يبرر الرئيس الأمريكي قراره اعلان في ٧ يونيو ١٩٧٩ أن المواطنين المسوق الذين يشكلون ٩٦ % من اجمالي سكان روديسيا لم يتح لهم أبدا فرصة لبحث أو قبول أو ممارسة الدستور الذي أجريت في تلك الانتخابات .

” وصرح الرئيس الأمريكي أيضا بأن الممثلين الداخليين للحزب السياسية المشاركة لم يستطيعوا المشاركة في النشاط السياسي إذ كانوا ممنوعين من عقد الاجتماعات ومن عقد أية مؤتمرات شعبية ومن التعبير عن آرائهم ضد التصويت في الانتخابات بل أنهم كانوا ممنوعين أيضا من التعبير عن آرائهم في وسائل الاعلام .”

ولهذا ، الأسباب يروج الرئيس أيضا بقوله ” ولهذا لا أستنتج أن الانتخابات كانت حرة أو نزيهة ” .

أن الصراع الداخلي الذي يتناقم في داخل حزب الاسق موزوريبوا ، وهو المجلس الوطني الافريقي المتحد قد برز الآن الى سطح الاحداث مما أدى الى انسحاب تشيكريلما من المجلس . مع سبعة آخرون من البرلمانيين في اسق هذا عن خفض عدد ممثلي المجلس في البرلمان المزعوم الى ٤٣ عضوا وبالتالي حال بين الاسقنا موزوريبوا وبين تزعم اغلبية شاملة في البرلمان ذاته . وفي الوقت نفسه ان تشيكريلما والبرلمانيين الآخرون الذين انسحبوا من المجلس الوطني الافريقي المتحد أنشأوا حزبا سياسيا جديدا يصر باسم الحزب الديمقراطي الزمبابوي .

وقد أدانت منظمة الوحدة الافريقية والمجموعة الافريقية في الامم المتحدة وكذا الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية اذانة شديدة هذه الانتخابات الزائفة

في زيمبابوي وحث المجتمع الدولي على عدم الاعتراف بحكومة موزومبوا .

ناميبيا

ان الدتنام المنسرى لجنوب افريقيا في أعقاب قراره الانفرادي بعدم المشاركة في تنفيذ مشروع الأمم المتحدة لناميبيا قرر أن يضمن من خلال ما يشبه إعلان الاستقلال من جانب واحد على إقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا . وكانت نية جنوب افريقيا تتجه الى ان تفتح للأمر الواقع أمام المجتمع الدولي الذي يتزايد عداؤه لما اعتادت عليه من الاستهزاء بقرارات الأمم المتحدة .

وبالنظر الى هذا التطور الجديد عقدت جماعة الاستراتيجية بشأن ناميبيا التابعة للمجموعة الافريقية في نهبورنغا اجتماعات دورية منتظمة لاستعراض استراتيجيتها المستقبلية ولوضع برنامج العمل المناسب . وفي اجتماعها في 11 مايو 1979 قررت جماعة الاستراتيجية توثيق عملها مع مجلس ناميبيا في أثناء الدورة المستأنفة الخامسة للجمعية العامة في مايو 1979 وعلى مجلس الأمن الذي انعقد في يونيو لبحث ذلك .

وفي الوقت ذاته وفي أعقاب مناقشة المسألة في اجتماع مجلس الوزراء في نهبورنغا (كينيا) ورد على النداء الموجه من سام نوجوما الى منظمة الوحدة الافريقية بالمشاركة الفعلية في مجموعة المساعدة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة . فقد منحت بعض الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية بما يزيد بأنها مستعدة للمشاركة

الطوعية في المشروع الذي يستهدف تمكين ناميبيا من تحقيق الاستقلال الحقيقي ،
 وقد أمرت الدول الآتية أسموها حتى الآن ، باستعدادها للمشاركة بطريقة
 أو بأخرى في مجموعة المساعدة الثنائية : مصر وفانوا وكينيا وليبيريا والمغرب
 ونيجيريا وتونس .

إننا نرى حينئذ من منسمة الرحمة ، الأريحية تؤيد تكبير الشفاح المسلح ، فإن حل
 مشكلة ناميبيا يجب التوصل اليه في نطاق خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

جنوب أفريقيا

إن الموقف في جنوب أفريقيا التي يمكن الصبر الذي تقاضته على نفسها بانتهاج
 سياسة العنصرية والتمييز العنصري والاصل العنصري هي السياسة التي ظلت تمارسها
 طوال عشرات السنين الماضية ، ولهذا فإن الاضطهاد والقمع والارهاب ضد الأنظمة
 السوداء من جنات الاقلية البيضاء ذلت إلى حد المساعدة على سياسة جنوب أفريقيا
 في أشياء كثيرة .

وفي معرض عرضنا للاحتجاجات الموجهة من مجلس الأمن الدولي وعدد من زعماء
 العالم البارزين ، قام المندوب العنصري بجنوب أفريقيا بعدم تسليم ما هو منجوع وهو شاب
 مناضل من زملائه الذين اُلحقوا على أساس مزاعم زائفة ونعد اجراء محاكمة زائفة له .

الحقوقيات

ومن شهر ابريل الى يوليو ١٩٧٩ قام القسم بتعدد من الأنشطة في مجال الحقوقيات
 يمكن اوجها تحت عنوانين هامين هما :

(١) تنفيذ قرارات المجلس الوطني بشأن الحقوقيات .

٢) التحقيق في انتهاكات المعقوبات وأعدان تقارير في هذا الموضوع

١- تنفيذ القرارات المتعلقة بالمعقوبات

أصدر معظم الوزراء في دورته العادية والثلاثين المنعقدة في الخرطوم في يوليو ١٩٧٨ عددا من القرارات يتصل بعضها بمشكلات المعقوبات وقد نفذ معظم هذه القرارات وفق تقرير عنها إلى الدورة العادية الثانية والثلاثين لمجلس الوزراء إلا أن بعض القرارات الصادرة عن دورة الخرطوم ولاسيما الفئتين ٨ و ٨١ من قرار مجلس الوزراء رقم ٦٦١ (د-٣) لم تنفذ تنفيذاً تاماً أعطته في دورة مجلس الوزراء المنعقدة في بيروت.

فقرة "٢"

هذه الفقرة تدل على اللجنة الدائمة للمعقوبات التابعة للحكومة
الوحدة الأريقية وهي اللجنة المشكلة حديثاً أن تبحث طبيعتها
في الظروف الخاصة التي لها تأثير على دول بعينها في منطقة

جنوب القارة وأرأس الأخضر في إطار تطبيق العقوبات.
 ودرجت كل الإجراءات التي اتخذتها الامانة السامة
 لتنفيذ هذه الفقرة في التقرير الميعد عن الانشط في الفترة
 من يوليو ١٩٧٨ الى فبراير ١٩٧٩ والمقدم الى الدورة الثانية
 والثلاثين لمجلس الوزراء المنعقد في بيروني في فبراير ١٩٧٩.
 وبعد دورة بيروني مباشرة عقدت اللجنة الدائمة
 للعقوبات سلسلة اجتماعات على مستوى السفراء في ادينيابا
 وقررت القيام برحلة الى زامبيا وموزمبيق وبتسوانا وليسوتوتوا
 وسوازيلاند وارأس الأخضر ، وكانت اللجنة تعتر من قبيل
 بدء رحلتها في ١٩٧٩/٤/٢٨ باجتماع وزاري في لوساكا ،
 ولكنها رأت ان هذا يتعذر تحقيقه لاسباب لم تكن
 في الحسبان . وتحدد يوم ١٩٧٩/٥/٢٨ (الموعدا اخبر
 اجتماع اللجنة على مستوى الوزراء في لوساكا على ان تقوم اللجنة
 بعده مباشرة بزيارة البلدان المعنية . وسوف تعمر اللجنة
 الدائمة للعقوبات تقريراً خاصاً ومستفيضاً حول هذا الموضوع.

فقيرة " ٨ " -

ادرجت الاجراءات التي اتخذت قبل فبراير ١٩٧٩
 من اجل تطبيق هذه الفقرة في تقرير يغطي الفترة (من
 يوليو الى فبراير ١٩٧٩ ، و اشار التقرير الى الدعوة لعقد
 اجتماع لخبراء الملاحة الجوية ، وكان المفروض من حيث المبدأ ان

يتم عقد الاجتماع في اديس ابابا من ١٢ الى ١٤ مارس ١٩٧٦
وارسلت رسالة بتاريخ ٣١ يناير ١٩٧٦ الى جميع الدول الاعضاء
لتذكيرها بهذه التواريخ ولضالمتها بائذع الامانة العامة
فورا باشتراكها في ذلك الاجتماع الهام. وفي اجاب دورة
نيروبي مباشرة وبالتحديد في ٦ فبراير ١٩٧٦ لوضحت ان شبننة
فقط من الدول الاعضاء ابليت الامانة العامة بروودها
منها خصصت ردت بالقبول ودولتان ردتا بالرفض. وهكذا لم
يتوفر النصاب القانوني ولم يكن امام الامانة العامة من خيار سوى
ان تؤجل الاجتماع. فارسلت برفية بهذا المعنى الى الدول
الاعضاء التزاما بما تفضله دائما حينما لا يتوفر النصاب القانوني
وللاسف فان بعض المندوبين لم يتلقوا برقية الامانة العامة عند
مفادرة بلادهم فقطعوا الطريق له الى اديس ابابا وبناء على
اصرار هؤلاء المندوبين المصلين لسبب من دون الاعضاء
اتخذ الاجتماع الذي انتهى الى عدم امانية استمرار انعقاده
مظرا لعدم توفر النصاب القانوني.

ويستحسن في المستقبل ان تقوم الدول الاعضاء
باختار الامانة العامة باشتراكها في الاجتماعات قبل موعد
بوقت كاف وذلك حتى يتسنى تنظيمها بقدر كبير من الدفاعة.
ويعد الدورة الثانية والثلاثين لمجلد الوزراء
كان على قسم عقوبات ان ينفذ القرار الجديد وهو قرار مجلس
الوزراء رقم ٦٨٥/د - ٢٢) بتجسية ترحيب ايران
بالعقوبات المفروضة ضد انظمة الاقلية العنصرية في جنوب
القارة الافريقية، وقد ارسد من ذلك القرار الى السلطات
الايرانية التي اقرت باستلامه ودعت اللجنة الدائمة للعقوبات
لزيرة ايران.

٢- التحقيق في انتهاكات الحقوق واعداد تقارير عنها.

كان اظام قسم الحقوق مهمة خاصة بقيام بالتحقيق في انتهاك الحقوق كما انه يرقب في كتابة تقرير عن اضرار تطلب الحقوق ، وقد اعدت تقارير في هذا الشأن وارسلت الى اعلى السلطات في المنظمة.

وهكذا منذ فبراير ١٩٧٢ جضع قسم الحقوق خطوات عن كافة اشدان التعاون مع الاطراف المعنية في جنوب القارة الافريقية.

وقد تم تسجيل هذه العمليات التي جمعت من الصحف والمجلات والدوريات وشتى انواع المطبوعات الاخرى في تقرير بعنوان تقرير الامين العام الاداري عن تطبيق الحقوق على الانظمة العنصرية وانظمة الاقلية في جنوب القارة الافريقية وسيعرض هذا التقرير على الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس الوزراء .

واعد قسم الحقوق تقارير اخرين من بينها تقرير عن بعض الاجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز التعاون الافريقي العربي والتعاون بين الجانبين في المسائل المتعلقة بالحقوقيات. ومن المقرر عرض التقرير على الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية.

الوضع في الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية.

تنفيذاً لقرارات مجلس الوزراء تابعت الامانة العامة تطورات الوضع في الشرق الأوسط وكذا في مسألة فلسطين.

وبعد الاجتماع الأخير لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في نيروبي (كينيا) في فبراير ١٩٧٠ قام رئيس جمهورية مصر العربية السيد السادات ورئيس الوزراء الاسرائيلي السيد مناحيم بيغن بتوقيع معاهدة السلام في واشنطن في ٢٦ مارس ١٩٧٩، وثبوتك وثائق التصديق بين مصر واسرائيل في ٢٥ ابريل ١٩٧٩ بعد الموافقة على معاهدة السلام من جانب الحكومتين المصرية والاسرائيلية.

وتدعو المعاهدة ضمن ما تدعو الى انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء المحتلة من اسرائيل والى تطبيق العلاقات بين مصر واسرائيل والى منح الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وشلح غزة.

وادانت معظم البلدان العربية المعاهدة المصرية الاسرائيلية على اساس انها لا تحقق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي الغربية المحتلة ولا تحقق الاعتراف بحق الفلسطينيين في اقامة دولة خاصة بهم.

ونتيجة لمعاهدة السلام قطعت الدول العربية جمعها العلاقات الدبلوماسية مع مصر، ودعت الى فرض عقوبات اقتصادية على مصر والى نقل مقر امانة الجامعة العربية من القاهرة الى تونس كما دعت الى طرد مصر من الولايات المتخصصة التابعة

للجامعة العربية . وسوف تعرض التقارير المتخذة التي تتناول
هذه المسائل على الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمجلس
الوزراء .

اجتماع لجنة الدفاع بمنظمة الوحدة الافريقية

مقدمة لجنة الدفاع بمنظمة الوحدة الافريقية اجتماعها السادس وثمانون
 لقرار مجلس الوزراء رقم ٦٤٥ (١٩٦١) بادييس ايايا في الفترة من ٢١ الى ٢٦ ابريل
 ١٩٦١ لتنظر في تكوين قوة دفاع افريقية تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية ؟ وقد
 اشتركت في هذا الاجتماع ٣٢ دولة وثلاثة من حركات التحرير كمراقبين .
 وبعد بحث دقيق اوصت لجنة الدفاع بتكوين قوة افريقية تعرف باسم (قوة دفاع
 منظمة الوحدة الافريقية) تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية ؟
 والحرص من تكوينها نحو مساندة اندول الاعضاء في حالة الافتداء عليهم من
 خارج القارة . بما في ذلك الاعتراف من المنظمة الاقليات المحرومة في البراب
 الافريقي وللمساعدة حركات التحرير الافريقية وايضا لتوفير قوات حفظ السلام كمراقبين
 في حالة النزاع بين الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية . اما الاقتراحات
 والخطوط العريضة لتكوين هذه القوة وسلاحياتها وشروط استخدامها فقد تم
 تقرير منصوص لعناية مجلس الوزراء .

اصلاحات ابرشية في تشاد

تدور الوضع في تشاد فجأة بعد موجة من العنف وقد انعقد مؤتمر لكتل
 الاحزاب في كانون الثاني في نيجيريا في الفترة من ١٠ الى ١٤ مارس في محاولة للمصالحة
 الوطنية في تشاد باشتراك ممثلين عن الكاميرون وليبيا والنيجر ونيجيريا والسودان كما
 اشتركت منظمة الوحدة الافريقية كمراقب وبعد خمسة ايام من المفاوضات وقعت الاحزاب
 الرسمية الاربعة اتفاقية في ١٥ مارس عرفت باتفاقية كانوا لجلس السلام في تشاد .

في ظل معسكات جديدة وقد تبادلت الاتفاقيات - من بينها - نور أخرى - بوقف إطلاق النار
 نوراً ونزوح المزارع عن مدينة نجمينا وتكوين قوة مسلحة محاربة من القوات النيجيرية
 واعلان العفو العام عن المقاتلين السياسيين وتكوين حكومة اتحاد وطني انتقالية *
 بعد ذلك اجتمع ممثلو كاتولا الثاني الحقب اجتمع في لاجوس وحاولت الاطراف المشتركة
 فيه ان يعلوا السلام وان اجراء اتفاقية بمرور ائمة - الا ان زبيد وان السلام لم يستتب
 في ذلك القصر الذي يشكل الاستقرار فيه عاملاً حيوياً بالنسبة لان استقرارها

جزيرة مايوت انقريباً

أصدرت جريدة البراءة في ١٠ ورثة العادة اثنتان والثلاثين بالخطوط السوداء
 القرار رقم ١٠١١ (١٠١١) بشأن جزيرة مايوت ان ان فيه يهدد ان جنرال فرنسا ضمير
 المعروف اجنيرة مايوت مطالب بانحجاب القوات الفرنسية بتون شروط عن هذه الجزيرة
 التي تهدد جزراً لا يتجزأ من جمهورية القمر

وبذلك الاجتياح في الخطوط انقربت حكومة جمهورية القمر الجديدة والاتحاد
 اند بلوماسية عن فرنسا عن ديسمبر ١٩٧٨ ودخلت الحكومتان في مفاوضات بشأن
 مايوت *

الصراع الإسباني

كان موضوع الصراع الإسباني - كما يسمى هذا الاقليم - موضع مناقشات
 مستتيزة في اللجنة الخاصة للجمعية العامة منذ سبتمبر ١٩٧٣ وكذلك في الجلسات
 العامة للجمعية العامة منذ ديسمبر من نفس العام وكانت الجمعية الاولى من القرارات
 قد صدرت عن اللجنة الخاصة في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٤ والتي تدعو إسبانيا

الى الاعتراف بحق تقرير المصير - كما أصدرت الجمعية العامة قراراً في هذا المعنى في نفس السنة - وكان موقف اسبانيا آنذاك ان اقليم المصير الافريقيه هي جزء لا يتجزأ من اسبانيا وعلى ذلك ليس لها ان تتطاح بحق تقرير المصير .

وقد أكدت الدورة العشرين للجمعية العامة في عام 1966 من جديد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وأهمية أكثر من ذلك في فحواصم دورته كيفيته الاستماع بهذا الحق ، منذ ذلك التاريخ أصبح هذا الموضوع بنسباً دائماً في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقيه وقد تبادلت الدورة الثالثه عشر لروساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقيه بصفة خاصة بمقصد دوره استثنائيه لهذا الموضوع مع تأكيدها على حق تقرير المصير الذي اعترفت به كل اجهزة منظمة الوحدة الافريقيه .

اما الدورة الحاديه الخامسه عشره لروساء الدول والدعوات بالشرط يوم فقد بحثت موضوع الصحراء القبريه في كل تفاصيله - وأصدرت بعد نهايه مداولاتها القرار 192 (19) الذي كونه بموجبه لجنة خاصه تتكون من خمسة روساء منهم رئيس جمهوريه السودان - رئيسا لجانتي

بمقتضى المادة السادسة من الاتفاقية وعلى هذه اللجنة تقديم تقرير
 للجنة الاقتصادية لأفريقيا وعلى هذه اللجنة تقديم تقرير
 لرؤساء الدول والحكومات ، هذا وقد أتممت
 رؤساء الدول والحكومات - استنادا على ميثاق المنظمة
 مستقبية منظمة الوحدة الإفريقية في البحث عن حل عادل
 وسامح لمشكلة هذا الاقليم .

والتفوية هذا القرار عين رئيس المنظمة الحالي
 رؤساء الدولة الآتية - غينيا - مالي - نيجيريا و تانزانيا
 أعضاء بهذه اللجنة .

وعلقى اثر التمييز الحكومى الذى حدث فى موريتانيا
 فى ١٩٧٧ قررت جنبهه البونساريو وقتها اطلاق
 هذه النار فوق اللجنة الموريتانية ، كما اعلن النظام الجديد
 فى موريتانيا ، كى بعد تسلط السبابة انه ملتزم
 بالبحث عن حل سلمى فى الاقليم وانه يحترف بحق تقرير
 المصير الشعبى المبتغى .

اجتمعت اللجنة الخاصة بشأن الصحراء الغربية فى
 الخرطوم بجمهورية السودان الديمقراطية وقامت رئاستها
 فضولية الخبير محمد اميرى رئيس جمهورية السودان

الديكتاتوريات والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية في
الفترة بين ٣ نوفمبر إلى ٢٦ ديسمبر ١٩٦٨ -- وبعده نقاش
مما ول اتخذت اللجنة القرارات الآتية:
١- أن يرسل وفد من رؤساء دول صحراء ومالي لزيارة
المنطقة يرافقهم أمين عام منظمة الوحدة الإفريقية لتخري

المناقش

١- مناقشة الأطراف المعنية في النزاع بوقف إطلاق النار
فورا لتسهيل أعمال اللجنة العربية
٢- مناقشة أخرى ناقشت الدورة الحادية الثالثة والثلاثون
للجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة الصحراء الغربية بتوسع -
واقترنت في نهاية مداواتها القرار ٣٣/٢١ بأغلبية
٨٦ ضد ١١ وامتناع ٣٩ عن التصويت ولم يشترط في
الاقتران ٣٣/٢١ والقرار الذي أعلنه الخصاص
بتقرير المصير التي الاقاليم الخاضعة لسيطرة الاستعماريه
المتضمن في القرار ١٥١٥ (١٥) وذلك بعد الاستماع لمتدوبي
البوليساريو والترويج بقرار وقف إطلاق النار من جانب واحد
الذي أعلنته البوليساريو في ٢٦ يوليو ١٩٦٧
هذا وقف الذي مندوب البوليساريو حق تقرير المصير
للشعب الصحراوي ومسئولية الامم المتحدة في تصفيه الاستعمار
فمن الصحراء الغربية وفقا لميثاقها واعلانها

ومن ناحية أخرى أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٣١/٣٣ ب الذي وافقت عليه بأغلبية ٦١ صوتاً ضد ٢٤ صوتاً وامتناع ٤٣ عن التصويت وعدم اشتراك ١٨ دولة وذكرت فيه بقرارها رقم ١٥١٤ (١٥) بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ والقرار رقم ١٥٤٤ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٦٠ وأشارت إلى قرار الندوة الثالثة عشرة لمنتدى رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الصادر في بورت لويس بـموريشيوس بشأن عقد دورة استثنائية تكرر لبحث مسألة الصحراء الغربية وكذلك بقرار الدورة الخامسة عشرة لمنتدى رؤساء الدول والحكومات في الخرطوم بشأن تشكيل لجنة خاصة لرؤساء الدول لبحث أساس مسألة الصحراء الغربية وذكر بالبنود ذات الصلة من الإعلان السياسي الصادر عن المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز بشأن الصحراء الغربية وقد أكد القرار ثقته في أن منظمة الوحدة الأفريقية ستستدرس كل البيانات المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية حتى يمكنها أن تحقق مؤتمر قمة استثنائي في وقت الجمعية العامة منظمة الوحدة الأفريقية إلى أن تتخذ إجراءً سريعاً للتوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة لمسألة الصحراء الغربية وتأسست جميع دول المنظمة الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يحوق الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل للمسألة.

بناءً على تعليمات اللجنة الخاصة التي تشكلتها مؤتمر قمة الخرطوم قامت اللجنة الفرعية بمهمتها في كل من موريتانيا والجزائر والمغرب وقد

قدمت اللجنة الفرعية المكينة من رئيسي دلتون ونيجيريا يساعدهما الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية تقريراً عن مهمتها الى اللجنة الخاصة التي اجتمعت في الخرطوم في ٢٧ يونيو الماضي * وسوف يقدم تقرير عن هذا الموضوع الى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات * وسوف يرد تاوور الموقف في هذا الجزء من افريقيا ضمن مقامة تقرير الامين العام *

مكتبة توظيف وتعليم الافريقيين

كان ادم جاور قائد الاجتماع الاخير لمجلس الوزراء في نيروبي بالنسبة لمكتبات التنمية في افريقيا هو قائد المؤتمر الافريقي بشأن وضع الاجهزة الافريقيين في ارواح في افريقيا خلال الفترة من ١٧ الى ١٩ مايو ١٩٧٩ * وقد عقد هذا المؤتمر الهام تحت رعاية الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية بالاشتراك من مفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون الافريقيين واللجنة الاقتصادية لافريقيا

وقد اعدت الامم المتحدة اروحاً * اضطلع مكتب توظيف وتعليم الافريقيين الافريقيين بدور هام وذلك الامانة العامة في عدد من الحلقات الدراسية العمالية المتواصلة في جنيف واورها نظمتها لجنة التخطيط للمؤتمر *

حضرت المؤتمر وفود تمثل ٢٨ من الدول الاعضاء وكانت كثير
من هذه الوفود برئاسة الوزراء أو كبار المسؤولين . كما شاركت
في المؤتمر جميع حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة
الافريقية وممثلون لنحو ٧٥ من المنظمات الدولية والجمعيات الخيرية
والبعثات الدبلوماسية المعتمدة في تنزانيا .

اختتم مؤتمر اروشا باقرار تقرير شامل وتوصيات هامة تناولت
بالتفصيل كافة جوانب مشكلات اللاجئين الافريقيين بما فيها
المسائل القانونية مثل تعريف "الاجنئ" كما اوردته مختلف
الوثائق الدولية والاقليمية وايواً اللاجئين في افريقيا
ومعاملتهم وانضمام الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية
الى الاتفاقيات القانونية الدولية والاقليمية وتنفيذها وتوزيع قانون
اللاجئين على الدول الامتضاة كذلك اقر المؤتمر توصيات اخرى
بشأن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للاجئين الافريقيين

كما دعا مؤتمر أروشا بشأن اللاجئين الى دعم مكتب اللاجئين في الامانة العامة وارسى بتشجيع من مساندة سياسية ومالية ومادية ممكنة للمكتب من جانب الدول الافريقية وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المهمة بمسألة اللاجئين في افريقيا .

وقد حدد مؤتمر أروشا الافريقي بوضوح الحثوث الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لاجئين وجميع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الاخرى فيما يتصل بمطايمة تنفيذ التوصيات .

البرنامج لجنة الخبراء بشأن لاجئي افريقيا الجنوبية

(١٥ مايو ١٩٧٦ - اروشا - تنزانيا)

على الرغم من التذات المتكررة التي وجهتها مكتب توافيق وتعليم اللاجئين الافريقيين التابع لمنظمة الوحدة الافريقية عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ لمقد اجتماع اللجنة الخبراء التي شكلت عام ١٩٧٧ بمقتضى قرار الوزراء رقم ٥٣٦ (د ٦٨) الا ان اجتماعات اللجنة لم تتم بسبب عدم توفر النصاب القانوني . على ان هذه اللجنة التي تتكون من انجولان وبوتسوانا ومسر واثيوبيا وزينيا بيساو وليشوتو وموزمبيق ونيجريا (تعيين) وسوازيلاند اجتمعت اثنا مؤتمر اروشا . وقد اجتمع ممثلو حركات التحرير التي تصترف بها منظمة الوحدة الافريقية في اجتماع اللجنة .

وقد ناقش الاجتماع وشيقتين اعدتهما مكتب توافيق وتعليم اللاجئين الافريقيين واشير لجنة خاصة الى الاقتراحات التي قدمها المكتب بشأن انشاء " الصندوق الخاص " الذي دعا الى انشائه قرار مجلس الوزراء رقم ٥٤٧ (د ٦٩) وقرار مجلس الوزراء رقم ٦٢٨ (د ٣١) . وقد

اقترح المكتب ان تساهم الدول الاعضاء بمبلغ ٥ مليون دولار امريكي على فترة تتراوح بين ٣ و ٤ سنوات وان يستخدم هذا المبلغ من اجل .

(أ) توسيع نطاق التسهيلات التمليلية في دول المواجهة

(ب) انشاء مشروعات تدوير دخلا .

(ج) تقديم منح دراسية للاجئين من افريقيا الجنوبية .

رأت اللجنة اثناء اجتماعها ان هناك حاجة لمزيد من المعلومات حول

هذا الموضوع وانه ينبغي اعداد مشروعات مفصلة ، تمت ميزانيات تقديرية

مفصلة . وتقرر في الاجتماع ان ياتي اعضاء اللجنة وكذلك ممثلوا

تنزانيا وزامبيا بالتعاون مع حركات التحرير في جميع هذه البلدان بتلك

المعلومات والبيانات الضرورية التي يمكنها ان تساعد على سياغة مشروعات

مفصلة سليمة . كما تقرر ان تعقد اللجنة اجتماعا اخر في نار السلام

بنتزانيا خلال الفترة من ٢٢ - ٢٤ يونيو ١٩٧٤ لبحث هذا الامر .

يوم اللاجئين الافريقيين - ٢٠ يونيو ١٩٧٤

كما دعي الحادة احتفلت الامانة العامة لمفاعة الوحدة الافريقية بيوم

اللاجئين الافريقيين في ٢٠ يونيو ١٩٧٤ بقاعة افريقيا في اديس ابابا

وقد تضمن برنامج الاحتفال كلمات لممثلي حكومة اثيوبيا الاشتراكية والامين

العام لمفاعة الوحدة الافريقية ورئيس مكتب الاتصال الاقليمي لمفوضية الامم

المتحدة السامية للشعوب اللاجئين في اديس ابابا كما عرضت بعض الافلام

تسببت الحلة بالموضوع وقد دعي الى الحفل جميع البعثات الدبلوماسية

الافريقية وغيرها من البعثات الدبلوماسية الاجنبية المعتمدة في اثيوبيا .

الزيت والنفط في السودان

في ٣٠ أكتوبر ١٩٧٨ أرسلت إلى القليل مارشان عيسى
 أمين رئيس أوقاف السودان رسالة من الرئيس التي كان قد بعث
 بها إلى الرئيس التنفيذي من أوكيو وموليس نيرون يطلب فيها
 منه سحب تواته من أوقاف السودان . وفي رسالة مبررة من نفس البرقية
 إلى صاحب الخامة الرئيس جعفر ميرزا الرئيس المالي للمنظمة وإلى
 كورت بالسماح الأمين العام للأمم المتحدة
 في بيان لاحق قالت أوقاف السودان أنه خسر الفترة من ٢٧ إلى
 ٣٠ أكتوبر ١٩٧٨ في القوات المتنازلة تحت ٤٠٠ متر مربع
 من الأراضي الإوغندية إلا أن الرئيس التنزاني انذر ذلك في
 المادة ٤١٠ حيث في السودان بتنزانيا .
 في ٣٠ أكتوبر ١٩٧٨ كانت القوات الاوغندية تحلن انها
 تبارد القوات التنزانية التي حان اراضيها عبر الحدود التنزانية
 واحتلت اراضي تنزانية حتى الجزء الشمالي من نهر داجيرا
 مربي مدينة فينتوريا ونمذات . عبرت على ٢١٠٠ ميل مربع من
 دنه المداقة (١٨٩٠٠ دنياو اقر مربع)

اعلنت تنزانيا من جانبها التصيعة العامة وبالتالي حشدت
 القوات في منطقة القتال لرد القوات الاوغندية من اراضيها . وفي
 رسالة الى الامانة بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٧٨ شكت تنزانيا من انها
 تعرضت لسفوان صربي من اوقاف الامر الذي يتناقض وميثاق

مضامة الوحدة الافريقية واعلمت تنزانيا انما ملتزمة بالدفاع عن سيادتها ووحدة اراضيها حيث انها لا يمكن ان تقبل الاستيلاء على الاراضي بالقوة كما ثبتت تنزانيا ليس فقط بانسحاب القوات الاوغندية من اراضيها وانما ايضا بان تدوين الدول الافريقية اوغندا لحد وانها تطلب تنزانيا .

في بداية شهر نوفمبر الماضي ، توجه مبعوث من فيد الرئيس الحالي للمنظمة يرافقه الامين العام لمساعد للشؤون السياسية الى كل من تنزانيا واوروغندا حيث اجريا مفاوضات مع الحكومتين بشأن الموقف القائم في ذلك الوقت بين البلدين . ونتيجة لجهودهما تساندهما جهود عدد من الدول الافريقية مثل نيجيريا وغينيا وليبيريا قررت اوروغندا ان تسحب قواتها من الاراضي التنزانية . الا ان تنزانيا اندرت ان القوات الاوغندية قد انسحبت من اراضيها وانما ارفقت على تراب الاراضي التنزانية .

على اثر اندلاع الحرب بين البلدين ناشد عديد من رؤساء الدول والحكومات الافريقية الرئيسين التنزاني والاوروغندي الدعوة الى وقف الحرب فوراً وتسوية خلافتهما بسرى الاخاء وحسن الحوار بيننا لما نعت عليه مبادء ميشال منظمة الوحدة الافريقية . ومن ناحية اخرى ادانت عدة بلاد افريقية الحرب فزو اوروغندا واحتلتها قسماً من الاراضي التنزانية وما ثبت بانسحاب القوات الاوغندية فوراً .

في الفترة ما بين ٦ ديسمبر ١٩٦٥ توجه الرئيس الحالي للمنظمة ووزيرها العام الى كين من نيالا ودار السلام حيث اجريا محادثات مع رئيسي تنزانيا ووفندا .

اشاء المحادثات مع الرئيس الحالي للمنظمة والامين العام وضعت تنزانيا الشروط التالية قبل الموافقة على اية جهود للوساطة .

- ١- ان تدبر منظمة الوحدة الافريقية الرئيس الاوفندي بالعدوان حيث تحرضت تنزانيا لعدوان قواته .
- ٢- ان تضغط منظمة الوحدة الافريقية على الحكومة الاوفندية لكي تتخلي عن اية مطالب اقليمية لها في تنزانيا .
- ٣- ان توافق ووفندا على دفع تعويض عن الخسائر الناجمة عن عدوانها على تنزانيا .

رقم الجهود التي بذلت للتوسط فيما بين البلدين استمر القتال بين الدولتين في منطقة الحدود . وقد افادت المصادر المتداولة ان القوات التنزانية عبرت الحدود الى اراضي ووفندا خلال شهر ديسمبر الماضي من مقاطعة اديلي قرب نهر كاجيرا . وفي ١٦ يناير ١٩٦٦ بعث الرئيس الاوفندي برسالة الى الامين العام للأمم المتحدة أرسلت صورة منها إلى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية لفت فيها انتباهه الى الموقف الخليل القائم على الحدود الاوفندية / التنزانية .

أخسرت الأمانة العامة الرئيس الحالي للمنظمة بتواعد العمليات العسكرية بين البلدين برفق اليهود السابقة التي بذلت لأغراض الإسلام فيون المنطقة وطلبت تناهيد الرئيس الحالي للمنظمة ان يطلب الي منسوقسنا الزلاوع وقتيت جميع العمليات العسكرية بينهما

في ١٠ يناير ١٩٦٤، في أعقاب المفاوضات التي دارت حولها وتسليم
رؤسائهم إلى رئيس دولتي تنزانيا وأوغندا بهدف وقف العمليات العسكرية
ومحيط لم يكن ذلك إلا بعد فشل الجهود التي تبذلها اللجنة المنظمة للوحدة الإفريقية المختصة
بتسوية المنازعات بين الدول الإفريقية وهي اللجنة التي شكلها مؤتمر القمة في
نairobi في يوليو ١٩٦٢. إلى الانعقاد في نيروبي لبحث النزاع بين أوغندا وتنزانيا.

اجتمعت اللجنة العشرة في نيروبي لأول مرة في نيروبي - كينيا خلال الفترة
من ٢١ - ٢٢ فبراير ١٩٦٩ لبحث الموضوع. وبعد مناقشة مستفيضة للموضوع، خرجت
اللجنة بالتوصيات التالية:

- (١) وقف إطلاق النار تماما وورا من كلا الجانبين.
- (٢) التخلي العرّيج عن المطالب الإقليمية.
- (٣) انسحاب القوات من وراء حدودها المعترف بها دوليا.
- (٤) احترام قرارات منظمة الوحدة الإفريقية ومبادئ ميثاقها ولا سيما بشأن عدم
التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء واحترام سيادة الدول ووحدة
أراضيها.
- (٥) أن يصيد كلا الطرفين تأكيد التزامهما باتفاقية مقديشو واتفاق أديس أبابا.
- (٦) تشكيل لجنة "رقابة لنزاعا على وقف إطلاق النار وانسحاب القوات" وقررت
اللجنة:

١ - حالة مسألة التعويض عن خسائر الحرب إلى رؤساء دول وحكومات أعضاء اللجنة
المختصة عن طريق الرئيس الحالي للمنظمة لبحثها.

٢ - رسال ونمود نور الى رئيسى د ولتى تنزانيا وأوغندا | الابلاغهما بتوصيات

اللجنة المختصة .

طبقا لقرار الاعير قامت لجنة لجمعية منبثقة عن اللجنة المختصة بزيارة كيمبالا وأوغندا حيث وافق الرئيس عيسى أمين على توصيات اللجنة . وفى زيارة أخرى قامت بها اللجنة الفرعية لكيمبالا قدم رئيس أوغندا فى ذلك الوقت تعهد كتابيا بتخليصى فيه عن كافة المدالب فى أراضي تنزانيا .

توجهت لجنة فرعية أخرى الى تنزانيا حيث استقبلها الرئيس جوليس نيريرى . وقد أشاد الرئيس التنزاني بوجود اللجنة الا أنه قال ان التوصيات فاضلة لى بمسئلى الجانب . وأمر الرئيس التنزاني على أن التناهى الصريح عن المطالب الإقليمية ينبغى أن يذهب بالتحديد الى أوغندا لأنه ليست لتنزانيا مطالب اقليمية فى أوغندا . وفى أى بلد آخر . ومع أن الرئيس نيريرى لم يمانح لى أن يضيف الخلافان من جديد تأكيد اتفاقته مع يسمو و يسمو أبابا الا أنه ذكر أنه لا يستطيع الثقة فى احترام الرئيس الا وقت يذهب لى من لى هذه التصريحات ونهما يتصل بمسألة التمويص الحرب الرئيس التنزاني من أنه كان يفضل أن تقدم اللجنة أن تنزانيا هى التى يحقق لها بالمبالغة ويض من أوغندا وليس من من الشرع .

ولم يمانح الرئيس نيريرى لى وقد ساء طلاق النار حيث أتمت قواته مهمته وحيث أن الحرب قد انتهت نهما يخصه .

على أن البعثة الثانية التي توجهت الى تنزانيا لكي تقدم للرئيس نيريري
تعهد عيدي امين الكتابي بالتغلب عن مطالبه في الاراضي التنزانية لم تصادف النجاح
حيث لم يتمكن أعضاء اللجنة الشرعية من مقابلة الرئيس .

ومع ذلك ففي ٢ مارس ١٩٧٩ بعث الرئيس نيريري برسالة الى صاحب السيادة
الماجور جنرال ادنوبى وزير خارجية نيجيريا ورئيس اللجنة ضمنها ملاحظاته التفصيلية
على توصيات اللجنة المختصة وكرر موقف تنزانيا من الموضوع وطالب بثلاثة بيانات شفوية هي :
أ - اذانة وانسحة من جانب منظمة الوحدة الافريقية لعدوان أوغندا على تنزانيا .
ب - تخلى واضح من جانب أوغندا عن جميع مطالبها في الأراضي التنزانية .
وتعهد من جانبها بعدم العودة الى مثل هذه المطالب مستقبلا
ج - تعهد الحكومة الأوغندية بدفع تعويض الى تنزانيا عن الخسائر التي لحقتها
العدوان بينلاده وما صاحب ذلك من عمليات تهريب وتدبير عشوائى .
واقترح الرئيس نيريري تشكيل لجنة من أربعة من رؤساء الدول (اثنان
من أوغندا واثنان من لم يدينوه) لمعالجة هذا الموضوع برئاسة
الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية .

وقد نقلت مقترحات الرئيس نيريري مع تقرير كامل للجنة المختصة الى الرئيس الحالى
للمنظمة .

رغم الجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الافريقية تصاعدت الحرب بين البلدين
ما أدى بعد ذلك الى الاطاحة بالرئيس عيدي امين .



المحتويات

١- تقرير الأمين العام حول أنشطة الأمن والسلامة التنفيذية لمتابعة
الوحدات الإفريقية لدى الأمم المتحدة.

٢- تقرير الأمين العام عن سير أعمال الأمن والسلامة التنفيذية للسلامة
والتكنولوجيا.

٣- أنشطة الأمن والسلامة التنفيذية لمتابعة الوحدات الإفريقية في
المنطقة.

٤- أنشطة المكتب الإفريقي للضحايا التابع لمنظمة الوحدة الإفريقية
في المنطقة.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

1979-07

Report of the Secretary-General covering the period from February 1979 to June 1979

Organization of African Unity

African Union

<https://archives.au.int/handle/123456789/10000>

Downloaded from African Union Common Repository